



العوامل المتعلقة بقانون ضريبه الدخل رقم ( ٣٤ ) لسنة ٢٠١٤ ودورها في التحصيلات  
الضريبية ( دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية )

أُعدَّت من قِبَل

أحمد محمد احمد عرفة

أشرف عليها

الدكتور : هيثم إدريس المبيضين

قُدِّمَت هذه الرِّسالة

إلى كُليَّة الأعمال كجزء من متطلِّبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

كانون الثاني ٢٠٢١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ

وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ

(٥)

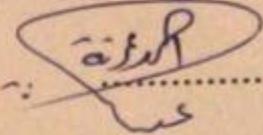
"صدق الله العظيم"

سورة العلق: (١-٥)

## نموذج التفويض

أنا أحمد محمد عرفة، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

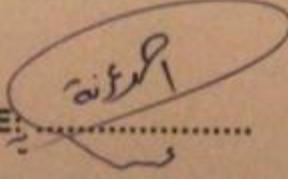
الاسم: أحمد محمد عرفة

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠٢١/٠٢/٠٢

## Authorization Form

I'm Ahmad Mohammad Arafeh; authorize Israa University to supply copies of this thesis to the library of any establishments or individual on request.

SIGNATURE: 

DATE: 2/2/2021

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب أحمد محمد عرفة بتاريخ 20/1/2021 والموسومة بـ "العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) ودورها في التحصيلات الضريبية -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

وقد أُجيزت بتاريخ 3/2/2021.

### أعضاء لجنة المناقشة

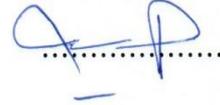
التوقيع

الدكتور هيثم ادريس المبيضين



أستاذ المحاسبة المشارك / رئيسا ومشرفا

الدكتور حسن فليح قطيش / عضوا



أستاذ المحاسبة المشارك

الأستاذ الدكتور سيف عبيد الشبيل



أستاذ المحاسبة / عضوا خارجيا ( جامعة ال البيت )

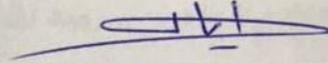
## إقرار السّلامة اللّغويّة

لقد قمت بمراجعة رسالة الطّالب أحمد محمّد عرفة بعنوان "العوامل المتعلّقة بقانون ضريبة

الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) ودورها في التحصيلات الضريبية"

أصبحت سليمة من النّاحية اللّغويّة

الاسم: إياد محمد حسن زرزر.

التّوقيع: 

التّاريخ: ٢٨-١-٢٠٢١.

## الإهداء

الى سكان قلبي ...

الى قدوتي الاولى ونبراسي الذي ينير دربي، الى من اعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود،  
الى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به ابي العزيز ادامه الله ذخرا لي.

الى التي رأني قلبها قبل عينها، وحضنتني احشائها قبل يديها الى شجرتي التي لا تذبل،  
الى الظل الذي أوي اليه في كل حين امي الحبيبه حفظها الله.

الى روح جدي الطاهره ... رحمه الله الذي غرس في نفسي الجد والاجتهاد وطلب العلم

الى زوجاتي الحبيبات ... رفيقات الدرب ونور الحياه ... سيرين ... هبه .  
الى ابنائي الاعزاء حفظهم ورعاهم الله ورضي عنهم وارضاهم ...  
نور الهدى ... رغد ... شهد ... محمد ...

الى اخواني واخواتي الاعزاء ... من احيى بجسور محبتهم ...  
الى اصدقائي وزملائي حفظهم الله ...

الى اساتذتي الافاضل ... ومؤسستي ... الى وطني ... الى كل من كان التميز هدفا له .  
اليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ... سائلا المولى عز وجل ان يكون علما  
ينتفع به اليهم جميعا .

الباحث

احمد محمد عرفه

## الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله ربَّ العالمين الذي بحمده تتمُّ النِّعم، وبشكره تزول الهموم، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد اذا رضيت، ولك الحمد بعد الرِّضى.

بعد أن منَّ الله عليَّ بإنهاء رسالتي هذه؛ فإنَّه ليثلج صدري ويسعدني أن أتقدِّم بجزيل الشُّكر والعرفان والامتنان إلى معلِّمي الفاضل الأستاذ الدكتور هيثم إدريس المبيضين الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرِّسالة، والذي لم يتوان يوماً في تقديم المعلومة والنَّصيحة إليَّ، وكان دائم الحرص على إحاطتي بتوجيهاته وملاحظاته أصالة منه في خُلقه وتأديته للأمانة التي على عاتقه. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور حسن فليح قطيش مناقشاً داخلياً والأستاذ الدكتور سيف عبيد الشبيل مناقشاً خارجياً؛ وذلك لقبولهم مناقشة هذه الرِّسالة، والذين تحملوا عناء قراءتها. كما أشكر الهيئة التدرسيَّة في جامعة الإسراء - خصوصاً في كليَّة المحاسبة - وإلى كلِّ من ساهم في إنجاز هذا العمل.

لُكم منِّي جميعاً خالص الشُّكر والتَّقدير ،،،

الباحث:

أحمد محمَّد عرفة

## فهرس المحتويات

ا	عنوان الرسالة
ب	الآية القرآنية
ج	نموذج التفويض
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	إقرار السلامة اللغوية
و	الإهداء
ز	الشكر والتقدير
ح	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ل	قائمة الملاحق
م	المُلخَص
ن	<b>Abstract</b>
١	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة
١	(١-١) مقدمة الدراسة
٤	(٢-١) مشكلة الدراسة
٥	(٣-١) أهميَّة الدراسة
٦	(٤-١) أهداف الدراسة
٦	(٥-١) فرضيات الدراسة
٧	(٦-١) نموذج الدراسة
٧	(٧-١) حدود الدراسة
٩	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة
٩	(١-٢) المقدمة
١٠	(٢-٢) ضريبة الدّخل
٣٧	(٣-٤) التّحصيل الضّربيّ
٤٤	(٤-٢) الدراسات السابقة
٥٠	(٥-٢) التّعقيب على الدراسات السابقة

٥٣	(٦-٢) واقع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان
٥٧	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٥٧	(١-٣) تمهيد
٥٧	(٢-٣) منهجية الدراسة
٥٨	(٣-٣) مجتمع وعينة الدراسة
٥٨	(٤-٣) مصادر جمع البيانات
٥٩	(٥-٣) أداة الدراسة
٦١	(٦-٣) صدق أداة الدراسة
٦١	(٧-٣) اختبار ثبات أداة الدراسة
٦٢	(٨-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة
٦٤	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٦٤	(١-٤) تمهيد
٦٦	(٢-٤) تحليل خصائص عينة الدراسة
٦٧	(٣-٤) (٢-٤) تحليل فقرات الاستبانة
٧٩	(٤-٤) اختبار فرضيات الدراسة
٨٤	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
٨٤	مناقشة النتائج والتوصيات
٨٨	(١-٥) نتائج الدراسة
٨٨	(٢-٥) التوصيات
٨٨	(٣-٥) اقتراحات الدراسات المستقبلية
٨٩	المراجع
٨٩	المراجع العربية
٩٦	المراجع الأجنبية
٩٨	ملحق رقم (١): استبانة قبل التحكيم
١٠٢	ملحق رقم (٢): الاستبانة بصورتها النهائية
١٠٦	ملحق رقم (٣): محكمو أداة القياس

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	المقارنة بين قانون ضريبة الدّخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدّخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦)	٢٣
٢	المقارنة بين قانون ضريبة الدّخل رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤)	٢٤
٣	المقارنة بين التّحصيل الضريبيّ وفقاً لقانوني ضريبة الدّخل رقم (٢٨) لعام (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) عام (٢٠١٤).	٣٦
٤	ملخص الدراسات السابقة	
٥	توزيع أفراد عينة الدّراسة تبعاً لمتغيّرات الدّراسة	٥١
٦	مقياس ليكرت الخماسيّ المتّبع	٥٣
٧	قيم معامل الاتّساق الداخليّ كرونباخ ألفا لأبعاد الدّراسة وللأداة ككلّ	٥٥
٨	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لأبعاد الدّراسة وللأداة ككلّ	٥٩
٩	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات البعد الأوّل	٦٠
١٠	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات البعد الثاني	٦٤
١١	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات البعد الثالث	٦٨
١٢	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضيّة الأولى	٧٢
١٣	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضيّة الثانية	٧٣
١٤	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضيّة الثالثة	٧٤

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٦	مخطّط الدّراسة	١
٣٥	تطوّر التّحصيل الضّريبيّ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤) في المملكة الأردنيّة الهاشميّة	٢
٤٧	التّوزيع النّسبيّ للضّريبة المدفوعة من الشّركات المساهمة العامّة حسب كلّ قطاع للفترة (٢٠١١-٢٠١٤)	٣

## قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
٨٩	الاستبانة الأولى قبل التّحكيم	١
٩٤	الاستبانة بصورتها النهائيّة	٢
١٠١	المُحكّمون لأداة القياس	٣

العوامل المتعلقة بقانون ضريبه الدخل رقم ( ٣٤ ) لسنة ٢٠١٤ ودورها في التحصيلات  
الضريبية ( دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية )

إعداد

أحمد محمد عرفة

إشراف

د. هيثم إدريس المبيضين

المُلخَص

هَدَفَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ لِلتَّعَرُّفِ عَلَى العَوَامِلِ المَتَعَلِّقَةِ بِقَانُونِ ضَرِيبَةِ الدَّخْلِ رَقْمِ ٣٤ لِسَنَةِ (٢٠١٤) وَدَوْرَهَا فِي التَّحْصِيلَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، وَالتَّحْقِيقِ أَهْدَافِ الدَّرَاسَةِ اعْتَمَدَتِ الدَّرَاسَةُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ وَالاسْتِدْلَالِيَّ، حَيْثُ قَامَ البَاحِثُ بِنِيبَاءِ اسْتِيبَانٍ خَاصٍّ بِالدَّرَاسَةِ، وَتَكَوَّنَ مَجْتَمَعُ الدَّرَاسَةِ مِنْ جَمِيعِ المَدَقِّقِينَ الضَّرِيبِيِّينَ، وَمَدَقَّقِي الحِسَابَاتِ وَالمَفْوُضِينَ الضَّرِيبِيِّينَ، فِي حِينِ بَلَغَ عِدْدُ أَفْرَادِ عَيِّنَةِ الدَّرَاسَةِ (١٦٠) مَدَقَّقًا وَمَفْوُضًا، تَمَّ اخْتِيَارُهُمْ بِطَرِيقَةِ عَشَوَائِيَّةٍ، وَخَلَصَتِ الدَّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ المُنْتَوَسَطَ الحِسَابِيَّ الكُلِّيَّ لِلْمِقْيَاسِ العَامِّ جَاءَ بِدَرَجَةِ مُتَوَسِّطَةٍ، وَاحْتَلَّ بَعْدُ (التَّدْقِيقُ الضَّرِيبِيُّ وَأَثَرُهُ عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ) المَرْتَبَةَ الأُولَى بِدَرَجَةِ مُتَوَسِّطَةٍ، فِي حِينِ جَاءَ بَعْدُ (المُحَقَّقَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَأَثَرُهَا عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ) فِي المَرْتَبَةِ الأَخِيرَةِ وَبَدْرَجَةِ مُتَوَسِّطَةٍ، كَمَا أَشَارَتِ النُّتَاجُ إِلَى وُجُودِ أَثَرٍ ذِي دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ لِكُلِّ مِنَ التَّشْرِيعَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَالتَّدْقِيقِ الضَّرِيبِيِّ وَالمُحَقَّقَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ بِمَوْجِبِ قَانُونِ ضَرِيبَةِ الدَّخْلِ رَقْمِ (٣٤) لِعَامِ (٢٠١٤) عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ. وَقَدْ أَوْصَتِ الدَّرَاسَةُ بِضَرُورَةِ نَشْرِ الوَعْيِ الضَّرِيبِيِّ بَيْنَ المُواطِنِينَ وَتَنْمِيتِهِ، وَالارتِقَاءِ بِمُسْتَوَى الخَدَمَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ لِلوُصُولِ إِلَى خَدَمَاتِ ضَرِيبِيَّةٍ تَتَمَتُّعُ بِدَرَجَةِ عَالِيَةٍ مِنَ الجَوْدَةِ، تَعْتَمِدُ عَلَى العَدَالَةِ وَالشَّفَافِيَّةِ وَتَطْوِيرِ الخَدَمَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَتَبْسِيطِهَا وَتَجْدِيدِهَا بِاسْتِمْرَارٍ

كَلِمَاتُ دَالَّةٌ: التَّشْرِيعَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، التَّدْقِيقُ الضَّرِيبِيُّ، المُحَقَّقَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، التَّحْصِيلُ الضَّرِيبِيُّ

## **Abstract**

This study aimed to identify factors related to tax law income No. 34 of the year (2014), and its role in tax collections, and to achieve the study objectives, the study adopted the descriptive and inferential, where the researcher built a special study questionnaire. The Study population included of all auditors of taxation, the auditors and the Commissioners of taxation, while the number of study sample members (160) auditors and commissioners, were randomly selected, and the study concluded that the arithmetic average of the total general of the scale was moderately, and occupied after (the tax audit and its impact on tax collection) ranked first medium degree, while The dimension of (tax incentives and their impact on tax collection) came in the last ranks and with a medium degree, as indicated by the results of the results. And tax audit and tax incentives under the Income Tax Law No. 34 for the year (2014) and its amendments on tax collection. The study recommended the need to raise awareness among citizens tax and development, and raise the level of tax services to gain access to tax services enjoy a high degree of quality, based on justice, transparency and the development of tax services, streamlining and renewing continuously.

**Key words:** Tax legislation, tax audit, tax incentives, tax collection

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

- (١-١) مقدمة الدراسة
- (٢-١) مشكلة الدراسة.
- (٣-١) أهمية الدراسة.
- (٤-١) أهداف الدراسة.
- (٥-١) فرضيات الدراسة.
- (٦-١) نموذج الدراسة.
- (٧-١) حدود الدراسة.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### (١-١) مقدمة الدراسة

يُعتبرُ التَّحْصِيلُ الضَّرْبِيُّ أحدَ أهمِّ الطُّرُقِ المُسْتخدَمةِ منذَ عصورٍ، والتي تساهم بدورها في تغطية نفقات الدولة المختلفة التي تقوم الدولة بتمويلها والمحافظة على ديمومتها، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها؛ وذلك لتجسيد التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع على مختلف الطبقات، فقيرة كانت أم وسطى أم غنية، حيث إنَّ الضَّرْبِيَّةَ لا تتوقَّف عند حدودها وبُعْدِها الماليِّ المتمثِّل بتوزيع الأعباء الماليَّة اللّازمة للإنفاق العامِّ بين أفراد المجتمع؛ وذلك لتأمين الحاجات العامَّة التَّقْلِيدِيَّة العاديَّة لأبناء المجتمع (العطعوط، ٢٠١٨).

ووفقاً للموقع الإلكترونيِّ التَّابِع لدائرة ضريبة الدَّخْل والمبيعات (٢٠٢٠)، ونظراً لأهمِّيَّة قانون ضريبة الدَّخْل الأردنيِّ وتأثيره المباشر على فئات كثيرة من أفراد المجتمع، وفي ظلِّ سَعْيِ الدولة إلى تحقيق أهداف الضَّرْبِيَّة الرَّئِيسِيَّة المتمثِّلة بوفرة الحصيلَّة، والعدالة الضَّرْبِيَّة، والتَّدخُّل؛ لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، وعدم لجوء الشركات إلى التَّهْرُب من دفع الضَّرَائِب، وإعادة توزيع الثَّرْوَة وتوجيه الاستثمار وغيرها من الأهداف. فقد سعت الحكومة إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف من خلالها إلى تنفيذ برامج التَّصْحِيح الاقتصاديِّ، وأهمُّها قانون ضريبة الدَّخْل، وقد تمَّ عرض قانون ضريبة الدَّخْل على مجلس النُّوَّاب لأكثر من مرَّة؛ لإقراره كقانون دائم، ففشلت في تحقيق الهدف؛ نتيجة لتضارب الآراء والمصالح، وتأثير القوى الاقتصادية المختلفة المؤثِّرة في صنع القرار. وعليه فقد قامت الحكومة

بإصدار القانون بشكل قانون مؤقت تحت الرقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، ومن ثمّ قامت بإصدار قانون دائم تحت الرقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤).

هذا وتُعتبر ضريبة الدّخل من أقدم أشكال الضّرائب التي فُرضت على المواطنين من قِبَل الدّول، وبشكل متزامن مع تطوّر الحضارات وحاجاتها إلى توفير الأمن والبنى التّحتيّة؛ ممّا أدّى إلى قيام الدّولة وفرض سيادة القانون، الذي جاء في مضمونه فرض الضّريبة وتحصيلها بعدّة طرق، حيث تختار كلّ دولة الطّريقة المناسبة في كميّة وآليّة التّحصيل، وبما يتناسب مع ظروفها، وخاصّة عندما يتمّ التّعديل على التّشريعات الضّريبية لديها، وتفرض ضريبة الدّخل على أرباح الخاضعين لقانون ضريبة الدّخل من خلال استثماراتهم (شيهب والرزيق، ٢٠١٨).

إلّا أنّ الكثير من أبناء المجتمع يعتقدون أنّ الهدف الوحيد من وراء فرض الضّريبة، هو جباية الأموال لصالح خزينة الدّولة، وأنّ هذه الجباية تكون من المواطنين لغايات تمويل نفقات الدّولة الجارية منها أو الرّأسماليّة، إلّا أنّ هذا ليس هو الهدف الوحيد والمباشر للضّريبة، بل هناك أهداف أخرى لفرض الضّريبة، يمكن أن تكون ذات أهميّة بالغه، وينعكس أثرها بشكل مباشر وإيجابي على المواطنين، إذا تمّ استغلال فرض الضّريبة بشكل فعّال على المكلفين الخاضعين لها من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين، ومُراعاة الدّولة للقدرة على تحمّل العبء الضّريبي للمكلفين.

ويرى الباحث أنّ قانون ضريبة الدخل من أهم القوانين التي تمس حياة المواطنين وتؤدي دوراً مهماً في إيرادات الدولة الضريبية، ونظراً للتشريعات الضريبية الجديدة أبرزها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) الذي أثر على النظم الضريبية في الأردن والذي بدوره أثر على نسب الإيرادات الضريبية في الأردن، لذلك جاءت الدراسة الحالية للتركيز على هذا القانون ودورها في التحصيلات الضريبية.

## (٢-١) مشكلة الدراسة:

ألقت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراكم مديونيات الدول بثقلها على ميزانيات الدول بشكل عام، وعلى الدولة الأردنية بشكل خاص، الأمر الذي استوجب إحداث تغييرات أساسية في توجيه الضريبة في الأنظمة الضريبية، من أبرزها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام ٢٠١٤، واختلاف التشريعات الضريبية، فقد وردت في العديد من النصوص والمواد بعض الأسس والبيانات التي نتجت جزاء التعديلات المتكررة على القانون، مما أثار على إيرادات الدولة من التحصيل الضريبي بين ما هو معلن من قبل المكلف، وبين الربح الضريبي المعدل، مما يؤثر على إيرادات الخزينة الواجبة من الضريبة، الأمر الذي يستدعي دراسة القوانين الضريبية المقررة حديثاً، ومدى تأثيرها على التحصيل الضريبي للدولة، ومنها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) للوقوف على الآثار الإيجابية لها، وتعديل ما يلزم لتحقيق الأهداف المرجوة؛ لذا يمكن طرح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

" ما دور العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) في التحصيلات الضريبية؟ "

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة يمكن بيانها فيما يلي:

١. هل يوجد دور للتدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) على

التحصيلات الضريبية؟

٢. هل يوجد دور للتشريعات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) على

التحصيلات الضريبية؟

٣. هل يوجد دور للمحفزات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) على

التحصيلات الضريبية؟

٤. هل يوجد للعوامل المتعلقة بقانون الضريبة الدخل (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي،

المحفزات الضريبية) في التحصيلات الضريبية؟

### (٣-١) أهمية الدراسة:

#### • الأهمية العلمية:

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤، والتحصيل الضريبي للشركات الصناعية الأردنية، الأمر الذي يزود المكتبات العلمية بشكل عام، والمحاسبية منها بشكل خاص بدراسة حديثة تناولت العوامل المؤثرة على قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتحديد أثره على إيرادات الدولة؛ مما يشكل مرجعاً مهماً للباحثين في مجال الضريبة والمحاسبة.

#### • الأهمية العملية:

تزود الدراسات الحالية أصحاب القرار ومشرعي القوانين الضريبية، بدراسة مهمة من شأنها المساهمة في عمليات اتخاذ القرار، بشكل يساهم في تعزيز التحصيل الضريبي، وتحديد أثر قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) إلى جانب الوقوف على جوانب الضعف فيها، والسعي نحو تقديم المقترحات التي من شأنها تصحيح جوانب الخلل فيه.

## (٤-١) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

١. الكشف عن دور العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) ودورها في التّحصيلات الضّريبية للشّركات الصّناعية المُدرّجة في بورصة عمّان.
٢. تحديد دور التّدقيق الضّريبيّ وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) في التّحصيلات الضّريبية.
٣. تحديد دور التّشريعات الضّريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) في التّحصيلات الضّريبية.
٤. تحديد دور المحفّزات الضّريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) في التّحصيلات الضّريبية للشّركات الصّناعية المُدرّجة في بورصة عمّان.

## (٥-١) فرضيات الدراسة:

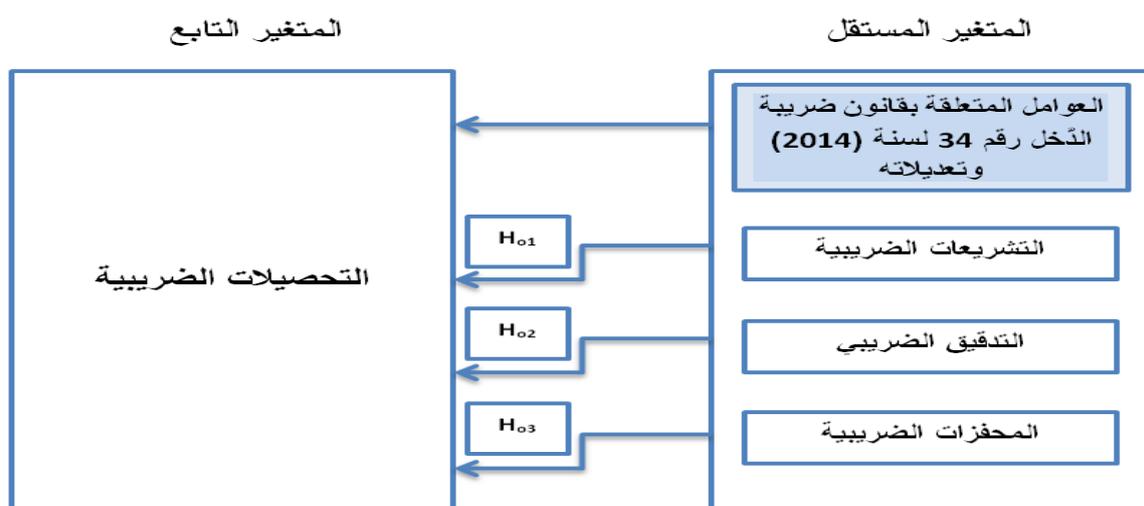
تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الرئيسية الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

- H0<sub>1</sub>**: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتّشريعات الضّريبية بموجب قانون ضريبه الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤ في التّحصيل الضّريبيّ.
- H0<sub>2</sub>**: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبه الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤ في التّحصيل الضّريبيّ.

**H03:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبه الدخل رقم ٣٤ / ٢٠١٤ في التحصيل الضريبي.

### (٦-١) نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التوضيحي الآتي مخطط الدراسة الحالية:



الرسم التوضيحي ١: مخطط الدراسة

### (٧-١) حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) مع المتحصلات الضريبية.
- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

## الفصل الثَّاني

### الإطار النَّظريُّ والدراسات السَّابقة:

(١-٢) المَقْدَمَة

(٢-٢) ضريبة الدخل.

(٢-٣) التحصيل الضريبي.

(٢-٤) الدراسات السابقة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

#### (٢-١) المقدمة:

تُعتبر ضريبة الدخل إحدى أكثر أنواع الضرائب شيوعاً في العالم، فضلاً عن كونها الأكثر أهمية في الهيكل التنظيمي؛ نظراً لكونها الحصّة الأكبر من الإيرادات الضريبية، تزايد الاهتمام حديثاً بضريبة الدخل كانعكاس للتطورات التي حدثت في الدخل، فدخل العمل ورأس المال تطوّراً بشكل كبير، بالتزامن مع التطور الصناعي وزيادة حجم التبادل التجاري في دول العالم، مع تطوّر أسواق المال. من ناحية أخرى، لا تُعرض الضرائب المفروضة على الدخل، أموال المُكلفين للتضوّب؛ لكون الدخل مصدر يتجدّد باستمرار، على عكس فرض الضرائب على رأس المال، والتي تكون عرضة للتضوّب. علاوة على ذلك، تُعتبر ضريبة الدخل عاملاً بارزاً في إعادة توزيع الدخل، إذ تلقي بعبئها على الأغنياء أكثر من الفقراء (الجبوري والعزاوي، ٢٠١٩: ٨٣).

وعليه فإنّ ضريبة الدخل تُعتبر إحدى أكثر الضرائب أهمية في المنظومة الضريبية لأيّ دولة متقدّمة كانت أم نامية؛ وتعزى هذه الأهمية إلى كونها ضريبة ثابتة نسبياً إلى جانب كون الدخل هو المعيار الأنسب للتعبير عن قدرة الفرد التكليفية، بالتالي نقيس قدرته على الدّفع، ممّا يعني أنّ ضريبة الدخل هي الضريبة الوحيدة التي تتحقّق من خلالها العدالة في توزيع العبء الضريبي، والذي يزداد بازدياد دخل الفرد، ومن الجدير بالذكر أنّ إيرادات الدولة من هذه الضريبة تتباين من دولة إلى أخرى، نسبة لتفاوت القوى الاقتصادية بينها، وتباين مستويات دخل الأفراد، ومن الملاحظ أنّ الدول المتقدّمة

تتميز بقوة اقتصادية عالية؛ مما ينتج عنه زيادة في معدلات دخل الفرد، وبالتالي تزداد حصيله ضريبة الدخل، في حين تتخفف حصيله ضريبة الدخل في الدول النامية؛ نتيجة لاقتصادها الضعيف وانخفاض مستويات دخل الأفراد فيها (بني فضل، ٢٠١٨: ٣).

## (٢-٢) ضريبة الدخل

أولاً: مفهوم الضريبة وخصائصها:

شاع استخدام مفهوم الضريبة منذ اقدم الأزمنة والعصور، إلا أنها تطورت مع مرور الوقت، لتصل إلى ما هي عليه الآن، ومع تطور مفهوم الضريبة، وكثرة التعاريف، إلا أن مضمون هذه التعاريف واحد، على الرغم من تعدد الأهداف الضريبية، ويشير مفهوم الضريبة إلى "فريضة نقدية إجبارية، يتم فرضها من قبل السلطات العامة على أفراد المجتمع من الدولة، وإحدى مؤسساتها المحلية والقومية، وتُساهم في مشاركة أفراد المجتمع في تحمل التكاليف العامة والأعباء دون الحصول على أي منفعة أو مقابل" (عبدالرحمن وعبد، ٢٠١٦: ٢٩).

حديثاً أصبحت الضريبة في مقدمة مصادر الإيرادات العامة للدولة، لا سيما الدول التي تفتقر للثروات الطبيعية، إذ نجدها تتوسع في فرض الضرائب وسن التشريعات اللازمة لتنظيمها وتحديد مصادرها وآلية جمعها، مع تشديد العقوبات نتيجة الامتناع عن دفعها أو التهرب عنها. فضلاً عن ذلك، لا يمكن لدافع الضريبة استردادها إلا في حالات استثنائية، إذ إن الضريبة لا تورث التزاماً من قبل الدولة نتيجة دفع المكلفين لها (القعايدة، ٢٠١٦: ١٣١-١٣٣).

وتُعرَّف الضريبة على أنها اقتطاع مالي يُلزم به الأفراد لدفعه إلى الدولة للمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة لها، كما تشكل الضريبة إحدى موارد الدولة التي تزود خزينتها بالإيرادات؛ بغية تمويل مشاريع الدولة التنموية (احمد واخرون، ٢٠١٩: ٥٤).

وأشارت دراسة (الوادية، ٢٠١٨: ١٧) إلى أن الضريبة ما هي إلا استقطاع نقدي إجباري تفرضه السلطات على الأفراد الاعتباريين والطبيعيين دون أي مقابل، وتبعاً لقدراتهم التكاليفية؛ ثمناً لتخصر المجتمع وتغطية أعباء الدولة وتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من ناحية أخرى، يؤدي فرض الحكومة للضرائب إلى إلقاء مسؤوليات كبيرة على عاتق الحكومة للنهوض الاقتصادي وتحقيق أهداف الدول، كتوزيع الدخل وتخفيض مستوى الممارسات الاحتكارية.

وتعرف الضريبة من وجهة نظر الباحث على أنها رسوم غير طوعية يتم فرضها على الأفراد والشركات من قبل جهات حكومية سواء اكانت وطنية أو محلية أو اقليمية من اجل تمويل الأنشطة والمشاريع الحكومية.

ويُعدُّ الدستور أهم مصدر لقانون الضرائب الأردني؛ إذ حدّد الدستور الأردني المبادئ الضريبية العامة التي يجب اتباعها، بطريقة تشبه -على سبيل المثال- نظام الضرائب الأمريكي، إلا أن نظام الضرائب الأردني ينسّم بالمرونة، بينما لا يحدّد الدستور الأردني جميع الضرائب التي يجوز فرضها، بل يفرض مبادئ عامة للضرائب، وبالتالي تتمتع الحكومة بمزيد من الحرية في سنّ القوانين التشريعية الخاصة بفرض الضرائب (Abdallah, 2017).

ومن أبرز الخصائص التي تمتاز بها الضريبة، ما يلي (أحمد وحمد، ٢٠١٥: ١٤٧):

- تُعتبر الضريبة فريضة نقدية، أي أنها تُدفع نقداً على عكس ما كانت شائعاً قديماً، حيث كانت الضريبة فريضة عينية لسبب عدم سيادة الاقتصاد النقدي.
- تُعد الضريبة فريضة إلزامية محددة من قبل الدولة، مما يعني أنها إلزامية غير اختياريه تُفرض على المُكلفين بها وفق أحكام القانون، ولا يجوز للمُكلفين تحديد موعدها وآلية دفعها.
- تُدفع الضريبة دون مقابل، وتبعاً للمقدرة التكاليفية، الأمر الذي يعني أن المُكلف الدافع للضريبة لا يتلقى أيّ بدل مقابل دفع الضريبة، إلا أن هذا لا ينفي ما ينتفع به المُكلف ممّا تقدّمة الدولة من خدمات عامّة في مرافقها العامّة.
- تُعتبر الضريبة فريضة ذات أهداف اقتصادية واجتماعية، فبعضها يُفرض على استهلاك سلع محدّدة، لها أضرار اجتماعية، كالسجائر والخمور.

من ناحية أخرى، تختلف الضرائب في صُورها وأنواعها باختلاف الزمان والمكان، ومن هذه

الأنواع (عيساوي، ٢٠١٦: ٢٧-٢٩):

- الضريبة النسبية: وهي الضريبة التي تبقى قيمتها ثابتة، وتمتاز بسهولة تطبيقها وإمكانية تحقيق العدالة بين المُكلفين فيها.
- الضريبة التصاعديّة: وهي الضريبة التي تزداد قيمتها بازدياد الضريبة الخاضعة لها، ويُستخدَم هذا النوع من الضرائب المُستخدَمة في غالبية التشريعات الضريبية التي تتوخى المساواة والعدل.
- الضريبة المباشرة: وهي الضريبة التي يتمّ دفعها مباشرة من قبل المُكلف إلى الجهة المختصة.
- الضريبة غير المباشرة: وهي الضريبة التي يتكفل المُكلف بدفعها ويتحمّلها مُكلف آخر.
- الضريبة المتعدّدة: والتي تشير إلى خضوع المُكلفين لعدّة أنواع من الضرائب.

- الضريبة الوحيدة: والتي تشير إلى أن الدولة تفرض ضريبة رسمية واحدة، بالإضافة إلى بعض الضرائب الأخرى.

وقد أشارت دراسة (حطيط، ٢٠١٦) إلى أن هناك أنواع مختلفة من الضريبة، تميّزها عن أي اقتطاع آخر، ومن أهمها:

- الضريبة التقديّة: وتشير إلى الضريبة التي يتم دفعها نقدًا وليس عينًا.
- الضريبة فريضة حكوميّة، وللدولة الحق في وضع القوانين الضريبية، وفرضها على الأفراد بعد موافقة السلطة التشريعية والهيئات العامة والمصالح الحكومية.
- الضريبة الجبرية: ويقصد بها أن دفع الضريبة إجباري قسري إلزامي؛ انطلاقًا من مبدأ السيادة الذي تمارسه الدولة، إذ إن العلاقة الضريبية بين الدولة والمكلفين، هي علاقة قانونية تحددها الدولة وتنظّمها.
- الضريبة النهائية: ويقصد بها أنها لا تسترد، ولا يطالب بها، ويتم دفعها بشكل نهائي لا رجعة فيه.
- الضريبة دون مقابل: ويقصد بها أن الضريبة تُدفع إلى الدولة دون مقابل أو منفعة، فليس هناك علاقة بين ما يدفعه الفرد من ضرائب، وبين ما يحصل عليه من منافع سريعة أو آنية.

من ناحية أخرى، يمكن تحديد أنواع الضرائب المنصوص عليها في القانون الأردني على النحو

التالي (Alasfour et al, 2016):

أ. الضرائب المباشرة: وهي الضرائب المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٨) والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. بموجب هذا القانون، يتم فرض الضرائب التالية على الدخل:

• ضريبة الأرباح.

• ضريبة الرواتب والأجور.

• الضرائب الفردية.

ب. الضريبة غير المباشرة: من أهم أنواعها ما يلي:

• الضريبة العامة المفروضة على المبيعات بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وأنظمتها، والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

• الضريبة الخاصة المفروضة على البضائع بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وأنظمتها، والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

• ضريبة الأملاك (ضريبة المسقات).

وقد أشار العديد من العلماء إلى أهم القواعد اللازمة في فرض الضريبة من أهمهم: العالم

الاقتصادي آدم سميث في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (الشمبول، ٢٠١٩: ١٦-١٧):

١. قاعدة العدالة: وتعتبر العدالة المؤشر الأساسي والرئيسي لسلامة الضريبة، وتتلخص هذه

القاعدة في أن قيمة الضريبة لا بد أن تنصب على الدخل والربح والأرباح، إلى جانب الأجور،

وليس على رأس المال، مع إمكانية تقديم بعض الإعفاءات الضريبية للفقراء، وتبنى العدالة

الضَّرْبِيَّةَ على عدَّة مبادئ، من أهمِّها: أن يتمَّ فرض الضَّرْبِيَّة وتطبيقها على عامَّة الشَّعب وكافَّة النَّاس، وأن يكون عبء الضَّرْبِيَّة واحدًا لكافَّة المكلفين، وأن يتمَّ اتِّخاذ كافَّة الضَّمَّانات لتحقيق العدالة الضَّرْبِيَّة، ومنع أيِّ ظلم ضربيِّ.

٢. قاعدة اليقين: ويُقصدُ بها أن تكون الضَّرْبِيَّة واضحة ومعروفة لكافَّة المكلفين، دون أيِّ غموض أو إبهام، وأن يكون نصابها وسعرها وموعدها وإجراءات تحصيلها معروفة لهم، إذ إنَّ عدم وضوح الضَّرْبِيَّة غير الضَّروريَّة، قد يؤدي إلى الفساد والظُّلم.

٣. قاعدة الملاءمة: ويُقصدُ بها أن تكون قواعد الضَّرْبِيَّة متناسبةً ومتلائمةً مع ظروف المكلفين بها، إلى جانب ضرورة تسهيل دفعها.

علاوة على ذلك، تسعى الجهات الفارضة للضَّرْبِيَّة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومن أهمِّها: ررد السُّوق المحليَّة بالمنتجات المحليَّة من خلال تشجيع الصَّناعة المحليَّة وحماية المنتج المحليِّ جرَّاء فرض الضرائب، تمكين الدَّولة من التَّحكُّم في الأسواق الوطنيَّة من خلال رفع قيمة الضَّرْبِيَّة أو خفضها، والتَّحكُّم بالمجالات المرغوب الاستثمار فيها، إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ للدَّولة، وحلِّ مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. إضافة إلى ذلك، تساهم الضَّرْبِيَّة بإعادة توزيع الثَّروة بين مختلف شرائح المجتمع؛ إذ إنَّ أصحاب الدُّخول المرتفعة هم الفئة المستهدفة لتحصيل الضَّرْبِيَّة على خلاف أصحاب الدُّخل المحدود، الذين يتمكنون من الاستفادة من النَّفقات التي تقدِّمها الدَّولة، كما تمكَّن الضَّرْبِيَّة من فرض المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق السُّلم المتَّبَع في عملية دفعها (بودرومة، ٢٠١٨: ٩).

وقد أشارت دراسة (علتم، ٢٠١٧) إلى أنَّ الضَّرْبِيَّة التي يتمُّ فرضها واقتطاعها من الأفراد والشَّركات، لا يكون الهدف منها زيادة ثروات الدَّولة، أو سدَّ عجز محدَّد أو سدَّ عجز بذاته، بل يقف وراء

إقرارها العديد من الأسباب الاجتماعية التي تخدم المواطنين والأفراد، وذلك عن طريق تحديد حجم النسل، الأمر الذي يؤدي إلى خفض المصاريف والالتزامات التي يتكبدها الأفراد باستمرار، إذ إن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تصب في مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن الحكومة قد زادت الضغط على الدولة -حديثاً-؛ للتدخل بالحياة الاقتصادية؛ استجابة لرغبات أفرادها، الأمر الذي جعل من فرض الضريبة أهميّة ضروريّة، ازدادت بوتيرة مرتفعة أدت إلى زيادة الأهداف التي تسعى لها الضريبة. من ناحية أخرى، تلعب الضريبة دوراً مهماً في إحداث العديد من الآثار في القطاعات الاقتصادية، من أهمها امتصاص القوة الشرائية، والحد من التوجّهات التضخّمية.

## ثانياً: مفهوم ضريبة الدخل:

حدّد قانون ضريبة الدخل الأردني بموجب المادة ٢ الدخل الخاضع للضريبة على أنه: كل ما تبقى من الدخل الإجمالي بعد خصم جميع المصاريف والخصومات المسموح بها، بالإضافة إلى الخسائر المرّحلة من الفترات الضريبية السابقة والإعفاءات الشخصية، بالإضافة إلى التبرّعات على التّوالي.

يتمّ تعريف الدخل قبل ضريبة الدخل على أنه: "الدخل قبل حساب ضريبة الدخل عن طريق خصم مصروفات الفائدة (يشار إليها غالباً بالتكلفة المالية) من الدخل من العمليّات ( ) Abdallah, (2017).

وتعرف ضريبة الدخل من وجهة نظر الباحث بانها رسوم غير طوعية تفرض على الدخل المترتب على نشاط الأفراد والشركات بشكل إجباري ويعرض متخلفي الدفع للمسائلة القانونية، وتحدد نسب هذه الضريبة من قبل الدولة.

من ناحية أخرى، واجه الباحثون الماليون صعوبة كبيرة في تحديد تعريف الدخل الذي يخضع للضريبة، ونتيجة لعدم وجود ملامح خارجية مميزة للدخل، ينفرد بها عن رأس المال، يتنازع في تعريف الدخل نظريتان أساسيتان، هما (معالي، ٢٠١٥: ٥٤):

- نظرية المصدر: التي تُعرّف الدخل على أنه: كلُّ ثروة قابلة للتقويم النقدي، ويمكن الحصول عليها بصورة ثابتة ودورية، ويُستنتج من هذا التعريف: أنه لا بُدَّ أن يكون الدخل نقدياً، ويستبعد المنافع الشخصية التي يصعب تقديرها نقداً، وأن ينسب الدخل بالدورية بمعنى أن يكون قابلاً للتجدد، وألا ينفد مصدر الدخل بعد إنتاجه، ومن الممكن أن يكون المصدر مادياً كالعقارات، أو غير مادّي كالموهبة.
- نظرية زيادة القيمة الإيجابية: قامت هذه النظرية بالتوسُّع بتعريف الدخل، إذ عرّفته على أنه: كلُّ زيادة إيجابية في ذمّة المكلّف أثناء مدّة معيّنة، وعادة ما تكون سنة، بغض النظر عن كون هذه الزيادة من عائد دوريّ منتظم أو غير منتظم؛ ممّا يعني أنّ هذه النظرية لا تشترط الانتظام والدورية، بل تعتمد على مقدار الزيادة بالقيمة.

تُعدُّ ضريبة الدخل إحدى أهمّ المكونات والأنشطة الضريبية المعاصرة، كما أصبحت إحدى أهمّ الأدوات التي تستند عليها أدوات السياسة المالية في بلوغ الأهداف السياسية والاقتصادية والمالية للمجتمع، وتُعرّف ضريبة الدخل على أنّها: الضريبة المفروضة على التدفق الدوري للثروة التي تنتج من الأنشطة الاقتصادية للأفراد (عبود ومحمد، ٢٠٢٠: ١١٣).

وتُعرّف أيضاً على أنّها ضريبة مباشرة، يتم فرضها على الدخل السنوي للمنشآت الاقتصادية والأفراد وعلى رواتب المستخدمين والموظفين، وتستند على دفع مبالغ نقدية بشكل إجباري للدولة وباستمرار؛ بغية تمويل نفقات الدولة العامة في مختلف المجالات، تبعاً للقوانين والقواعد واللوائح الصادرة والمتعلّقة بهذا الأمر (نشوان، ٢٠١٧: ٢٢٢).

من ناحية أخرى، يُعرّف (علونة، ٢٠١٧: ١٢) ضريبة الدّخل على أنّها قيمة مقتطعة من دخل الأفراد يتم احتسابها من خلال نسبة مئوية من مجموع الدّخل بعد خصم التكاليف والإعفاءات الضريبية، ممّا يعني أنّها ضريبة مفروضة على إجماليّ الدّخل المحقّق للمكفّل من مصادر متنوّعة، وتجدر الإشارة إلى أنّ ضريبة الدّخل تتباين في أنواعها، فمنها ضرائب دخل نسبية، تمثّل الضريبة فيها نسبة ثابتة من حجم الدّخل، وضريبة الدّخل التصاعديّة التي تتزايد فيها قيمة الضريبة مع تزايد حجم الدّخل والعكس صحيح، والضريبة المتدرّجة التي تعكس تدرّجاً عكسياً فيها معدّل الضريبة والدّخل يكون عكسياً.

يخضع الدّخل المتحصّل عليه من قبل الفرد للضريبة تبعاً لمسألتين: الأولى: تفرض ضريبة وحيدة على إجماليّ الدّخل، تدعى ضريبة على الدّخل العامّ، وتتيح هذه الضريبة خفض نفقات التّحصيل وتطبيق مبدأ تصاعديّة الضريبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الشّخصيّة للمكفّل. أمّا الثّانية، فيخضع كلّ قسم من أقسام الدّخل بشكل منفصل ومستقلّ إلى ضريبة واحدة خاصّة به، تدعى الضرائب النّوعيّة على فروع الدّخل، وتساهم هذه الطّريقة في تحقيق العدالة في المعاملة الضريبية؛ نتيجة لتحديد المعدّل المطبّق وفقاً لطبيعة الدّخل (جغوف، ٢٠١٨: ٢٨٧).

### ثالثاً: أهميّة ضريبة الدّخل:

يصاحب فرض ضريبة الدّخل في أيّ مجتمع بالعديد من التّأثيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة على المجتمع، إذ تفرض هذه الضريبة على الأشخاص المعنويين والطّبيعيين، الأمر الذي يعني أنّ الزيادة في هذه الضريبة أو النّقصان سينعكس على المكفّلين بدفعها؛ لذا يمكن تلخيص أهميّة ضريبة الدّخل، كما يلي (الظاهر وآخرون، ٢٠٢٠: ٧١):

١. تؤثر ضريبة الدخل بصورة كبيرة ومباشرة على أنماط الاستهلاك لدى أفراد المجتمع، إذ إن جزءاً من دخل الفرد يُخصَّص للاستهلاك، ممَّا يعني أنَّ فرض ضريبة الدخل سينعكس على طريقة استهلاك الفرد للخدمات والسلع، فضلاً عن ذلك، فإنَّ حجم تأثر الدخل بهذه الضريبة يعتمد على مقدار هذا الدخل، فالدخل المرتفع للفرد يترتب عليه عدم تأثر نمط استهلاكه بشكل كبير، كما يتأثر به أصحاب الدخل المتدني.

٢. تؤثر ضريبة الدخل بشكل كبير على الاستثمار من ناحية التشجيع على الاستثمار أو عدم التشجيع، ويتم ذلك عن طريق نظام التخفيض في معدلات ضريبة الدخل ونظام الإعفاءات الضريبية، الأمر الذي يترتب عليه خلق مناخ استثماري الأمر الذي ينعكس على دفع عجلة الاقتصاد؛ فيزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

٣. تؤثر ضريبة الدخل على الجانب الاجتماعي، إذ تُعرف بأنها من أهم إيرادات الدولة التي توظفها في مواجهة نفقاتها، ومن أهم هذه النفقات: الخدمات الاجتماعية، كبناء المستشفيات والمدارس وتقديم المساعدات الإنسانية.

٤. تلعب ضريبة الدخل دوراً حاسماً في الأردن؛ لأنها تمد الخزينة بما يقرب من أربعين في المائة من إجمالي إيراداتها (Alam et al, 2017).

٥. يمكن استخدام ضريبة الدخل لضمان استقرار الأسعار، وهو هدف ضريبي قصير المدى، إذ تُعتبر الضرائب وسيلة فعالة للسيطرة على التضخم (Arnold et al, 2019).

علاوة على ذلك، فقد أولت كافة الأنظمة الضريبية اهتماماً كبيراً بضريبة الدخل؛ لما لها من

انعكاسات إيجابية على المجتمع بأكمله، والذي يمكن تلخيصه كما يلي (آغا، ٢٠١٩: ٤٤):

• وفرة الحصيلة: إذ تُعتَبَرُ ضريبة الدَّخْلُ إحدى مصادر تمويل نفقات الدَّولة، فنمو المجتمع وتوسُّعُه يتطلَّب تنفيذ العديد من المشاريع، كمشاريع الصِّحَّة والتَّعليم، الأمر الذي يُبرِزُ أهميَّة ضريبة الدَّخْل، ويستوجب زيادة نسبه أو توسيع نطاقه بزيادة الأعباء الماليَّة للدَّولة.

• استقرار مستويات الأسعار: تساهم ضريبة الدَّخْل باستقرار مستويات الأسعار، إذ إنَّ زيادة الطَّلَب من إحدى أسباب رفع الأسعار؛ ممَّا يتسبَّب بحدوث تضخُّم بالأسعار، يستوجب فرض الدَّولة للضرائب وزيادة نسبتها، فينتج عنه خفض الطَّلَب وامتصاص القوَّة الشرائيَّة وتوازن الأسعار وثباتها.

• تحقيق التَّوظيف الكامل والنُّمو الاقتصادي: تزيد ضريبة الدَّخْل من قدرة الدَّولة على التَّحكُّم بمعدَّلات التَّوظيف، فزيادة إنفاق الدَّولة تُؤدِّي إلى زيادة الطَّلَب؛ ممَّا يتسبَّب بتحريك عجلة الاقتصاد إزاء التَّوظيف الكامل لأدوات الإنتاج. من ناحية أخرى، يمكن للدَّولة خفض ضريبة الدَّخْل، فيترتب عليه زيادة الدَّخْل المتوقَّر للإنفاق وزيادة الطَّلَب، وبالتالي تزيد مستويات التَّوظيف فتحقِّق معدَّلات نموٍّ مرتفعة.

• إعادة توزيع الثروة: تزداد الأعباء الضَّريبية على أصحاب الدَّخْل المرتفع، بينما تنخفض على أصحاب الدَّخْل المنخفض من خلال الضَّريبة التصاعديَّة، الأمر الذي يقلِّص من الفوارق بين أفراد المجتمع، فيقلِّل ذلك من الظواهر الاجتماعيَّة غير المرغوب فيها.

• تحقيق التَّسمية الاقتصاديَّة: نظرًا لدور ضريبة الدَّخْل في التَّحكُّم بمعدَّلات الاستثمار عن طريق الإعفاءات الضَّريبية، ممَّا يتيح مناخًا استثماريًّا يحرك عجلة الاقتصاد، ويحقِّق الرِّفاهية للمجتمع. من ناحية أخرى، من الممكن القول إنَّ ضريبة الدَّخْل تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسيَّة، وهي:

اقتصاديَّة لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد. وتمويلية لخزينة الدَّولة. واجتماعيَّة لتحقيق العدالة في توزيع

الدُّخول، ودفع حصَّة مقبولة من الدَّخْل للدولة (عبد الدَّائم، ٢٠١٨).

وفي الأردنّ، تمّ توسيع نظام ضريبة الدّخل، ليس فقط لتحقيق الأهداف الماليّة، ولكنّه أيضًا يُحقّق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إذ إنّ الضّرائب في الأردنّ هي أدوات ماليّة تستخدمها الحكومة لتحفيز الاقتصاد الوطنيّ، وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، والسّيطرة على استهلاك السّلع والخدمات، ومعالجة التّفاوت في الدّخل بين الأفراد، كما أعطت الحكومة الأردنيّة أولويّة قصوى لإصلاح النّظام الضّريبيّ لتحقيق التّكامل والشّموليّة في الضّرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحقيق المساواة الضّريبيّة (Alasfour, 2019).

وعلى الرّغم من أهمّيّة ضريبة الدّخل، فإنّه يُنظر إلى ضرائب الدّخل عمومًا على أنّها غير عادلة ومرتفعة للغاية، إذ يدفع المواطنون الأردنيّون أكثر من ربع دخولهم السنويّة كضرائب ورسوم، ونظرًا لكون ضريبة الدّخل تُفرض على الدّخل المكتسب للشّخص، يُنظر إلى دفع ضريبة الدخل على أنّه خسارة لحقّ مكتسب، إذ يشعر دافع الضّرائب أنّ الحكومة تأخذ جزءًا من دخله، فكلّما زاد الأموال التي يكسبها، زادت ضريبة الدّخل التي يتعيّن عليه دفعها (Alshir'ah et al, 2016).

ويرى الباحث بان الإيرادات الضريبية من اهم مصادر خزينة الدولة التي يمكن استخدامها في تنفيذ مشاريع الدولة وضمان إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الوظيفي، الأمر الذي يساهم في تحقيق التّفاوت في توزيع الثروات والدخل بين الأفراد. كمل تساهم السياسات الضريبية في دعم الإنفاق الحكومي وإدارة الديون والحفاظ على استقرار الأشعار ومعدلات التوظيف.

## رابعاً: خصائص ضريبة الدخل:

تتَّصف ضريبة الدخل بالعديد من الخصائص التي تميِّزها عن الضرائب الأخرى، وذلك تبعاً لما ورد في قوانين ضريبة الدخل المتتالية، إلا أنَّها أجمعت على الخصائص الآتية (صبري، ٢٠١٥: ٢٤٤-٢٤٥):

- تُعدُّ ضريبة الدخل ضريبة شخصية تأخذ بعين الاعتبار حالة المكلف وظروفه الاجتماعية والشخصية، وذلك عن طريق احتساب السَّماح المتعلِّق بالحدِّ الأدنى للعبء العائليِّ أو المعيشة التي يتحمَّلها المكلف عن أفراد أسرته بشكل مباشر.
- تُعتبرُّ ضريبة الدخل ضريبة تصاعديَّة، أي أنَّها تزداد بزيادة الدخل الخاضع لها، ممَّا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بينهما.
- يتمُّ احتساب ضريبة الدخل عن دخلة النَّاتج عن سنه ماليَّة، تبعاً لمقياس الضريبة، ممَّا يعني أنَّها ضريبة سنويَّة، وتعبَّر السنة الماليَّة عن (١٢) شهراً، كما ينشأ الحقُّ بالضريبة عند انتهاء السنة الماليَّة للنَّشاط الذي يمارسه المكلف، ويحقَّق من خلاله الدخل الخاضع للضريبة.
- يتمُّ فرض الضريبة على الدخل الصَّافي بعد اقتطاع التَّكاليف التي يتحمَّلها المكلف تطبيقاً لمبدأ العدالة الضريبيَّة.

وقد أشارت دراسة (صبري، ٢٠١٧: ٣٤١-٣٤٢) إلى خصائص ضريبة الدخل الآتية:

- تعتمد ضريبة الدخل إقليميَّة الضريبيَّة، والتي تعني خضوع الدُّخول التي تتأتى في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة لضريبة الدخل بصرف النَّظر عن جنسيَّة مالكيها ومكان الوفاة.

• تشمل ضريبة الدخل العمل ورأس المال، إذ إنّ مصادر الدخل تتباين، فبعضها يعود إلى العمل في الأجور والرّواتب، وبعضها الآخر يعود إلى رأس المال كالدخل العائد إلى تأجير العقارات الموجودة بالمملكة، ويرجع بعضها الآخر إلى الدخل المختلط من رأس المال والعمل كالأرباح الصناعيّة والتّجاريّة.

• اعتمدت ضريبة الدخل على أساس الفصل في التّحاسب الضّريبيّ، إذ شرع القانون الأردنيّ مبدأ الفصل بين الدّمة الماليّة للزوج عن زوجته، مع السّماح بتقديم الإقرار المشترك.

ويرى الباحث بان ضريبة الدخل لكي تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها لا بد أن تتسم بجملة من الخصائص التي تجعل الجهات المكلفة بها على استعداد للوفاء بها من ابرزها: أن تكون عادلة وان تتسم بالبساطة والكفاية والشفافية فضلا عن السهولة الإدارية.

### خامسا: أساليب فرض ضريبة الدخل

أشارت دراسة (معالي، ٢٠١٥: ٥٥) إلى أنّ هناك أسلوبين أساسيين لفرض الضّرائب على

الدخل، وهما:

• أسلوب الضّرائب النوعيّة على الدخل: إذ يتعدّد نظام الضّرائب النوعيّة تبعًا لتعدّد المصدر، ممّا يعني أنّه من الممكن التّمييز بين الدّخول المختلفة وفقًا لمصدرها، ثمّ فرض أسعار ضريبيّة على كلّ مصدر مع الاهتمام بالقدرة التّكليفيّة للمكفّف. ومن الممكن تهديد المزايا من هذا الأسلوب كما يلي: يساعد هذا الأسلوب على التّمييز في فرض الضّريبة بين مختلف مصادر الدخل، كما أنّ الضّرائب -تبعًا لمصدر الدخل- تتيح للإدارة اختيار الطّريقة الملائمة لفرض الضّريبة وجبايتها،

إلى جانب مساهمتها في توزيع الأعباء الضريبية على كافة أفراد المجتمع بناءً على أساس توزيع الدّخل بين عوامل الإنتاج المتنوّعة.

- أسلوب الضرائب الموحد على الدّخل: يتم فرض الضريبة وفقاً لهذا الأسلوب بناءً على إجماليّ الدّخل من مختلف المصادر، إذ يعتمد هذا الأسلوب على توحيد الأشعار الضريبية وإجراءات الرّبط والتّحصيل وتوحيد الأحكام الضريبية، ومن أبرز مزايا هذا الأسلوب أنّه الأقرب لتحقيق العدالة الضريبية؛ لمراعاته القدرة التّكليفية للمكّلف وظروفه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، لما له من دور في أخذ التّخفيضات والإعفاءات لكلّ مكّلف على حدّة. فضلاً عن ذلك، يُعدّ هذا الأسلوب الأكثر ملاءمة للمكّلف، إذ إنه يقدّم إقراراً واحداً بدلاً من العديد من الإقرارات.

## سادساً: السّياسة الضريبية في الأردنّ:

صدر القانون الأوّل المتعلّق بضريبة الدّخل في (١-٤-١٩٣٣)، والذي شمل الدّخل المتأثّي من القطاع العامّ والخاصّ، والأجور والرواتب، وتمّ إنشاء قسم في وزارة الماليّة لتنفيذ أحكام قانون ضريبة الدّخل يدعى قسم ضريبة الدّخل، ومنذ ذلك الوقت شهد التّشريع الضريبيّ في الأردنّ تعديلاتٍ متنوّعة تسعى لتطويره والتّأقلم مع المستجدّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة من جانب، وإصلاح جوانب الخلل النّاتجة عن تطبيقية من جانب آخر. وفي سنة (١٩٤٥) تمّ إصدار قانون رقم (٢٦) الذي اشتمل على توسيع نطاق ضريبة الدّخل؛ ليشمل كلّ شخص من أرباح أيّة تجارة أو حرفة أو مهنة أو صنعة، كما حدّد هذا القانون الأسس التي تقوم بها ضريبة الدّخل. وتلاه إصدار القانون المؤقت رقم (٥٠) سنة (١٩٥١)، إذ تمّ استحداث دائرة ضريبة مستقلة يترأسها مدير عامّ يعود إلى وزير الماليّة (صبري، ٢٠١٨: ٣٣٩).

وفي عام (١٩٦٤) صدر القانون رقم (٢٥) والذي تضمّن توسيع القاعدة الضريبية وتفصيل مصادر الدّخل المتعدّدة بصورة أكبر، وأقرّ هذا القانون تشكيل محكمة استئناف خاصّة عُرفت باسم محكمة استئناف الضريبة، والتي تقوم بمهمّة الفصل في المنازعات الضريبية التي يقدّمها المكفّون. أمّا في سنة (١٩٨٢) والتي شهدت إصدار القانون المؤقت رقم (٣٤) والذي تضمّن اعتماد مبدأ التّقدير الذاتيّ كمبدأ للتّقدير ونقل أعباء التّقدير من المقدّر إلى المكفّف (Mdanat et al, 2018).

في حين شهدت سنة (١٩٨٥) إصدار قانون ضريبة الدّخل الدائم تحت رقم (٥٧) وتم بموجبه منح إعفاءات ضريبية وحوافز تشجيعية للمكفّين، وبدأ العمل منذ الأوّل من أكتوبر لعام (١٩٨٥)، تلاه صدور القانون المؤقت رقم (٤) لسنة (١٩٨٩) والذي وُضِعَ كتعديل لقانون ضريبة الدّخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) إلى أن استقرّ على قانون رقم (٤) سنة (١٩٩٢). وفي عام (١٩٩٥) صدر قانون رقم (١٤) وتمّ تطبيقه على الفترة الزمنية منذ (١٩٩٦-٢٠٠١) والذي سعى بصورة خاصّة إلى تشجيع الاستثمار، وفي عام (٢٠٠١) تمّ إصدار قانون رقم (٢٥) وطُبِّقَت التّعديلات التي شملها اعتباراً من (١-١-٢٠٠٢)، وبعد ذلك تحديداً في عام (٢٠٠٣) تمّ إصدار قانون رقم (٣٩)، وتمّ البدء بتطبيق التّعديلات التي شملها ابتداءً من (٣٠ نيسان ٢٠٠٣)، تلاه صدور قانون رقم (١٨) لسنة (٢٠٠٤)، ودخل حيّز التنفيذ اعتباراً من (١-٦-٢٠٠٤) وفي السنة ذاتها، صدر قانون رقم (٣١) وطُبِّقَت التّعديلات التي تضمّنها اعتباراً من (١٦-٨-٢٠٠٠). وفي عام (٢٠٠٩) والذي شهد صدور القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩)، وقد تمّ العمل به اعتباراً من (١-١-٢٠١٠)، وقد تضمّن هذا القانون إلغاء قانون ضريبة الدّخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥). وتم بموجبه تعديل نسب الضريبة على الأفراد والقطاعات الاقتصادية ومنح حوافز اقتصادية لتشجيع الاستثمار. والجدول الآتي يقارن بين هذا القانون وبين قانون ضريبة الدّخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥).

جدول 1: المقارنة بين قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) "المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦"

قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009	قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985	
<p>7% - عن كل دينار من الـ (12000) دينار الأولي.</p> <p>14% - عن كل دينار يزيد على ذلك.</p>	<p>5% - عن كل دينار من الـ (2000) دينار الأولي.</p> <p>10% - عن كل دينار من الـ (4000) دينار التالية.</p> <p>20% - عن كل دينار من الـ (8000) دينار التالية.</p> <p>25% - عن كل دينار مما تلاها.</p>	الأشخاص الطبيعيين
<p>(1) 14% لجميع الأشخاص الاعتباريين باستثناء ما ورد منهم في البندين (2) و (3) أدناه.</p> <p>(2) 24% على شركات الاتصالات الأساسية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية بما فيها شركات الصرافة والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.</p> <p>(3) 30% على البنوك.</p>	<p>15% من المشروعات التي تعمل في قطاعات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل والمقاولات الإنشائية.</p> <p>35% للبنوك والشركات المالية.</p> <p>25% لشركات التأمين والصرافة والوساطة والاتصالات والخدمات والشركات التجارية الأخرى ولاي شخص معنوي آخر.</p>	الأشخاص الاعتباريين

(المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٦)

وفي عام (٢٠١٤) شهد المجتمع الأردني صدور القانون رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤)، ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من (١-١-٢٠١٥) وتضمن هذا القانون إلغاء القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩)، كما اشتمل هذا القانون على إضافة نشاط تعديل المواد الأساسية الذي لم يكن موجوداً في القانون المؤقت السابق، كما تم بموجب هذا القانون تعديل نسب الضريبة التي تم فرضها على كافة الأنشطة وعلى الأشخاص الطبيعيين، والعمل بمبدأ الضريبة التصاعدية تبعاً لأحكام الدستور الأردني، والجدول التالي يقارن بين قانون ضريبة الدخل رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤).

جدول 2: المقارنة بين قانون ضريبة الدخل رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤)

قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014	قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009	
<p>7% عن كل دينار من الـ(10000) دينار الأولى.</p> <p>14% عن كل دينار من الـ(10000) دينار التالية.</p> <p>20% عن كل دينار مما تلاها.</p>	<p>7% عن كل دينار من الـ(12000) دينار الأولى.</p> <p>14% عن كل دينار يزيد على ذلك.</p>	الأشخاص الطبيعيين
<p>(1) 14% لقطاع الصناعة.</p> <p>(2) 20% لجميع الأشخاص الاعتباريين باستثناء ما ورد في البنود (1) و (3) و (4) أدناه.</p> <p>(3) 24% عن كل دينار لشركات الاتصالات الأساسية وشركات توزيع الكهرباء وتوليدها، وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين، وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية، والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التاجير التمويلي.</p> <p>(3) 35% على البنوك.</p>	<p>(1) 14% لجميع الأشخاص الاعتباريين باستثناء ما ورد منهم في البندين (2) و (3) أدناه.</p> <p>(2) 24% على شركات الاتصالات الأساسية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية بما فيها شركات الصرافة والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التاجير التمويلي.</p> <p>(3) 30% على البنوك.</p>	الأشخاص الاعتباريين

(المصدر: المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٦)

## المبحث الثاني: طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة

(٢٠١٤).

جاء قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) لإلغاء قوانين الضرائب السابقة، بما فيها قانون ضريبة الدخل رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩)، وحمل هذا القانون في طياته العديد من التعديلات، يمكن تلخيصها فيما يلي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٦):

١. اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية على الأفراد الطبيعيين وإضافة شريحة جديدة تشكل ما نسبته

٢٠% على كل دينار على المبالغ التي تزيد على (٢٠٠٠٠) دينار.

٢. أبقى هذا القانون نسبة الضريبة على القطاع الصناعي ١٤%، لكنه رفع نسبة الضريبة على بقية

الأشخاص الاعتباريين كالقطاع التجاري من ١٤% إلى ٢٠%.

٣. رفع هذا القانون نسبة الضريبة على البنوك لتبلغ ٣٥% إذ كانت تبلغ ٣٠% وفقاً للقانون السابق.

٤. أبقى هذا القانون ضريبة الدّخل على شركات التّأمين والاتّصالات، وأعاد الشّركات الماليّة والتّأمين والوساطة الماليّة والأشخاص الاعتباريين الممارسين لأنشطة التّأجير التّمويلي بنسبة ٢٤%، وقام هذا القانون بإدخال شركات التّعددين وشركات توزيع الكهرباء وتوليدها، فزاد نسبة الضريبة من ١٤% إلى ٢٤%.

٥. تخلّل هذا القانون بعض نقاط الضّعف كتفضيل بعض القطاعات الاقتصاديّة عن طريق نسب الضريبة المفروضة عليها أو عن طريق الحوافز الضريبيّة والإعفاءات الممنوحة لبعض القطاعات، وزيادة العبء الضريبيّ على قطاعات أخرى، إذ تتراوح نسبة الضريبة المفروضة بين ١٤% إلى ٣٥%.

### أولاً: التّدقيق الضريبيّ:

يشير مفهوم التّدقيق الضريبيّ إلى عمليّة البحث والتّحقيق في السّجلات المحاسبية وفحص مختلف الأدلّة الدّاعمة للبيانات الماليّة من خلال تقييم الرّقابة الداخليّة للمؤسسة وفهمها، وفحص المستندات والوثائق، والتّأكد من إعداد البيانات تبعاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، كما يُعرّف بأنّه عمليّة فحص القوائم الماليّة والتي عادة ما تكون قائمة المركز الماليّ وقائمة الدّخل وإجراء انتقادات للسّجلات والدّفاتر وأنظمة الرّقابة الداخليّة، والتّأكد من أرصدة بنود قائمة المركز الماليّ وقائمة الدّخل وبناء الأدلّة الكافية والمناسبة للتّعبير عن الرّأي المحايد الفنّيّ حول صدق هذه القوائم وسلامتها (كمال وشياع، ٢٠١٦: ١٣١-١٣٢).

تُعرّف عمليّة التّدقيق الضريبيّ على أنّها: عمليّة فحص المعلومات وتقييمها، تلك المعلومات المذكورة في تصريحات المكلّفين بالضريبة، وجميع الوثائق والسّجلات؛ بغية التّأكد من صحة هذه

المعلومات وموثوقيتها. علاوة على ذلك، يخضع لعملية التدقيق الضريبي جميع المكلفين سواء أكانوا أشخاصاً معنويين أم طبيعيين، كما تشمل جميع الضرائب والرُسوم (شيخ، ٢٠١٩: ٢٤).

تتبع أهمية التدقيق الضريبي من كونها استراتيجية فعالة في الامتثال الضريبي من قِبَل الأفراد الخاضعين للضريبة، إذ يشمل تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع ما يُستحق من ضرائب في مواعيدها القانونية، وتحقيق الواقعة المسببة للضريبة من ناحية، ومن التَّحَقُّق من الدفاتر والوثائق المحاسبية والضريبية للأفراد بناءً على التعليمات والقوانين الضريبية من ناحية أخرى، ويهدف التدقيق الضريبي إلى تحقيق ذلك عن طريق إبلاغ المكلفين عن مخاطر عدم دفع الضريبة، إلى جانب بناء الثقة بالمجتمع عن طريق الكشف عن التجاوزات المخالفة لقانون الضريبة. علاوة على ذلك، تتضح أهمية التدقيق الضريبي من خلال الوصول إلى النتائج الدقيقة والواقعية ومن ثمَّ يتحدَّد الرِّيح الضريبي الفعلي من خلال التَّأكُّد من صحَّة دفاتر المكلفين لضمان خلوها من حالات الغشِّ والتَّهْرُب الضريبي، ممَّا يعني أنَّ التدقيق الضريبي يساهم بشكل كبير في مكافحة التَّهْرُب والتَّقْلِيل منه (كمال وشياع، ٢٠١٦: ١٣٢-١٣٣).

من ناحية أخرى، تسعى عملية التدقيق الضريبي إلى التَّأكُّد من مطابقة كافة النَّصْرُفَات الماليَّة للمكلفين والقوانين والأنظمة، كما تسعى إلى تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، بالتالي تُتَّخَذُ القرارات المناسبة لمواجهتها، فضلاً عن التَّنْبُه إلى أوجه الخلل في التَّشْرِيعَات المعمول بها، ومساعدة الجهات المختصة على تصحيحها. إلى جانب ذلك، تتيح عملية التدقيق الضريبي الحفاظ على الأموال العامَّة من السَّرِقَة والتَّلَاعِب، ممَّا يزيد من الأموال التي تزوِّد بها خزانة الدَّولة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق مستوى رفاهية اقتصادية للمجتمع، كما تساهم في إعداد بعض الإحصائيات المهمة كنسب التَّهْرُب الضريبي، وبالتالي تساهم في تحقيق مبدأ العدالة بين المكلفين، وخلق حالة من المنافسة النزيهة بين

الشركات والأشخاص، وتجسيد مبدأ التضامن الوطني عن طريق منع التقصير أو الإهمال في قيام المكلف بواجباته تجاه مجتمعه (جغام، ٢٠٢٠).

ويعرف التدقيق الضريبي من وجهة نظر الباحث على أنها هي عملية فحص ومراجعة دائرة الضرائب لإقرار الضريبي الذي يعلنه دافعو الضرائب على النحو الذي يقتضيه القانون للوقوف على حالات التهرب الضريبي ومساعدة الحكومة على معالجة أوجه الخلل في دائرة الضرائب.

تسعى عملية التدقيق الضريبي لتحقيق جملة من الأهداف في مختلف القطاعات الإدارية والمالية والاقتصادية، ونقسم هذه الأهداف إلى (السعيد، ٢٠١٥: ١٠):

- أهداف رئيسية: تتمثل في التأكد من التزام المؤسسة وانظامها تجاه القوانين الضريبية، ومراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الضريبي نسبة للإجراءات سارية المفعول، وتقييم قابلية المؤسسة لاستخدام الإمكانيات التي يقدمها المشرع الضريبي.
- أهداف ثانوية: وتتمثل في تقييم الخطر الضريبي الناتج عن التطبيق الخاطيء للقواعد الضريبية، وبيان أهمية الخطر الناتج عن عدم الأمن الضريبي، وتوضيح نقاط القوة والضعف؛ بغية تحسين عمليات اتخاذ القرار.

ويمكن أن يتخذ التدقيق الضريبي شكلين رئيسيين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، فيما يلي تفصيل لكل شكل (طلحة وعداله، ٢٠١٨: ٩٠):

- ❖ التدقيق الضريبي الداخلي: والذي يشير إلى التدقيق الذي يتم داخل المكتب من قبل دائرة الضريبة تبعاً للوثائق الموجودة بين أيديهم، ويقسم هذا النوع إلى: تدقيق شكلي، وهو عبارة عن المراقبة على التصريحات الشهرية المودعة من قبل المكلفين، وذلك من خلال الفحص الشكلي

للأجزاء المُصرَّح بها، وتصحيح الأخطاء في حال وجودها على مستوى مفتشِيَّة الضَّرَائِب. والتَّدقيق على الوثائق: وهو عبارة عن فحص كامل من قبل مصلحة التَّدقيق لتصريحات المكَّلف ومقارنتها بكافة الوثائق والمعلومات التي تمتلكها الإدارة الضَّرْبِيَّة.

❖ التَّدقيق الضَّرْبِيُّ الخارجِيُّ: يتم إجراء هذا التَّدقيق في مقرَّات المكَّلفين الذين تمَّ إخبارهم وتحديدهم مسبقاً للخضوع لهذه العمليَّة والتي تسعى إلى التَّأكد من تصريحات المكَّلف وحقيقة النِّشاط الذي يمارسه، ويُصنَّف هذا الشَّكل إلى صنفين هما: التَّدقيق في المحاسبة، إذ يمكن للإدارة الضَّرْبِيَّة إجراء تحقيق في محاسبة المكَّلفين، والقيام بكافة التَّحقيقات اللَّازمة لبناء الضَّرْبِيَّة ومراقبتها، ومن الضَّروريُّ أن يتمَّ هذا التَّدقيق في المقرَّ المهنيِّ للمكَّلف، ويمكن أن يكون عامًّا يركِّز على الضَّرَائِب والرُّسوم، أو خاصًّا يركِّز على ضربة أو رسم معيَّن، فضلاً عن التَّدقيق المعمَّق، والذي يشير إلى تحقيق شامل لتحديد الوضعيَّة الضَّرْبِيَّة للمكَّلف؛ للتَّأكد من الانسجام بين المداخل المُصرَّح بها من جهة، والحالة الماليَّة والذِّمة ومكوِّنات نمط المعيشة للمكَّلف من جهة أخرى.

تمرُّ عمليَّة التَّدقيق الضَّرْبِيُّ بعدد من المراحل التي يُطلق عليها إجراءات التَّدقيق الضَّرْبِيُّ، فبعد انتهاء المدَّة المحدَّدة لتقديم الإقرارات الضَّرْبِيَّة من قبل المكَّلفين، والتي عادة ما تبدأ بداية الشَّهر الأوَّل من السنَّة ولغاية نهاية الشَّهر الرَّابِع منها، وتعبَّر هذه الإجراءات عن عمليَّة التَّدقيق المكتبيِّ الذي يتمُّ فيها تحويل الإقرار الضَّرْبِيُّ إلى المدقِّق الضَّرْبِيُّ الذي يقوم بدراسته ومقارنة بياناته مع ما لديه من بيانات ومعلومات في الملفِّ الشَّخصيِّ للمكَّلف، وسيرته الضَّرْبِيَّة، ثُمَّ يقوم المدقِّق الضَّرْبِيُّ في البتِّ بالإقرار الضَّرْبِيُّ، وفي حال وجود أيَّة بيانات تحتوي أيَّ خلل، أو أنَّها غير مقنعه، يتمُّ تأجيل البتِّ بالإقرار الضَّرْبِيُّ وإعادة إعداد التَّقارير التي تبين اسم المكَّلف وطبيعة عمله ودرجة الاعتماد على الحسابات المقدِّمة (شخاترة، ٢٠٢٠: ١٩٣).

## ثانياً: الحوافز الضريبية:

تُعتبر الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة الضريبية المهمة، والتي تهدف الدولة عن طريقها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي في مجالات محددة، عن طريق تقديم تسهيلات وحوافز في كافة المجالات، وتُعرف الحوافز الضريبية على أنها: تخفيف معدل الالتزامات الجبائية والضرائب الممنوحة للمكلف بشرط التزامه بعدة مقاييس، وتعتبر هذه الحوافز عن إجراء غير إجباري وخاصاً لسياسة اقتصادية تسعى للحصول على سلوك معين من الجهات الاقتصادية المستهدفة من خلال توجيه اهتمامهم بالاستثمار في مجالات ومناطق جديدة، مقابل الحصول على امتيازات معينة (تير، ٢٠١٧: ٤٦)

ويشير مفهوم الحوافز الضريبية إلى توظيف الضرائب كسياسة لتحفيز الأفراد على انتهاج سلوك محدد، أو نشاط معين يساهم في تحقيق أهداف الدولة، إذ يمكن الأخذ بضرعية محددة أو تحديد مستوى أسعارها أو أوعيتها، أو من خلال منح إعفاءات مؤقتة أو دائمة، أو خفض أسعار الضريبة، أو من خلال السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية المسموح بها للترحيل (الدخيل وكريم، ٢٠١٦: ١١٨).

وتعرف الحوافز الضريبية من وجهة نظر الباحث على أنها الامتيازات في قوانين الضرائب التي تعني خسارة واعية لايرادات الميزانية الحكومية لأنها تقلل أما القاعدة الضريبية أو القاعدة المستحقة، وعادة ما تستخدم هذه الحوافز لتشجيع الاستثمار.

وتهدف الحوافز الضريبية إلى تحقيق العديد من الآثار الإيجابية بنوعها الاقتصادي والاجتماعي من أبرزها (بوفرح وداة، ٢٠١٥):

١. الأهداف الاقتصادية: تسعى الحوافز الضريبية إلى تنمية الاستثمار وتراكم رؤوس الأموال، إلى جانب تشجيع المستثمرين على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع الصناعي، وتحفيز المستثمرين الأجبيين على الاستثمار بأرباحهم التي حققوها في الدولة، بدلاً من تحويلها للخارج، فضلاً عن دعم الواردات من السلع الرأسمالية، وتشجيع الصادرات لرفع احتياط الدولة من العملة الصعبة، ورفع حجم إيرادات خزينة الدولة مستقبلاً؛ نتيجة لتنوع النشاط الاقتصادي فيها.

٢. الأهداف الاجتماعية: والتي تتمثل في كون الحوافز الضريبية إحدى أشكال التحفيز نحو خلق وظائف جديدة، مما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتالي يتحسن مستوى المعيشة.

وتتداخل العديد من العوامل التي تؤثر في سياسات الحوافز الضريبية، والتي قد تنعكس سلباً أو إيجاباً عليها، وتنقسم هذه العوامل إلى (عمامرة وآخرون، ٢٠١٨: ٢٦-٢٧):

أ العوامل الضريبية: وهي العوامل المرتبطة بشكل مباشر بالأساليب المستخدمة في إطار الحوافز الضريبية، ومن أبرزها: طبيعة الضريبة، إذ تتحدد الضريبة تبعاً لنوع الوعاء الخاضع لها، وشكل التحفيز سواءً أكان على شكل إعفاءات أو تخفيضات، مع ضرورة تحديد الأهداف منها، إلى جانب زمن التحفيز لما له من دور كبير في سياسة الحوافز الضريبية، فمن الواجب تحديد الوقت المناسب لها؛ لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، ومجال تطبيق التحفيز الذي لا بد من تحديده بدقة؛ حتى لا تنعكس الحوافز الضريبية بآثار سلبية على سياسة الدولة الاقتصادية.

ب العوامل غير الضريبية: تقوم هذه العوامل بتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ الأهداف التي وضعت من أجلها، ومن أبرز هذه العوامل: العنصر السياسي، إذ إنَّ أيَّ مستثمر ينظر بصورة أولى إلى الحالة السياسية في مكان الاستثمار، ممَّا يعني أنَّ الاستقرار السياسي أحد أهمَّ متطلبات نجاح الاستثمار. والعنصر الإداري، ونوعية المعاملات الإدارية وعدم وجود معوقات إدارية كالرشوة والمحسوبية، فضلاً عن العنصر النقبي الذي يساهم في توفير التسهيلات في مجال الاتصال والثقل والتمويل، ممَّا يشكّل عامل جذب للاستثمار، ويتشكّل العامل الاقتصادي نظراً لأهميَّة توفير بيئة اقتصادية تشجّع الاستثمار من ناحية وفره الأيدي العاملة والأسواق، وسهولة المعاملات الاقتصادية والمالية.

وقد أشارت دراسة (متولي وأحمد، ٢٠١٧) إلى أنواع الحوافز الضريبية المستخدمة لتشجيع الاستثمار والتأثير عليه من أهمها:

١. الإجازة الضريبية: ويُعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً، ويستند على مبدأ إعفاء أرباح المشاريع من الضرائب لعدّة أعوام، وقد يكون هذا الإعفاء من جميع الضرائب أو من بعضها مؤقتاً، لعدد محدّد من السنوات، أي من بداية مزاولة النشاط. وتتباين مدّة الإعفاء تبعاً لحجم النشاط ومكانه وطبيعته وحجم صادراته وأعداد العمالة المحليّة فيه.

٢. المعدّلات أو الأسعار التمييزية: ويعتمد هذا النوع على منح أسعار ضريبية تمييزية لجذب المشاريع الاستثمارية المحقّقة للأهداف التي تتضمّن دمج التنمية داخل الدولة المضيفة للاستثمار، ومن أمثلتها فرض أسعار منخفضة من الضريبة على بعض الأنشطة، وخفض الضريبة على نشاطات التصدير، ولا يرتبط هذا الحافز بجنسيّة المستثمر أو نوعيّة النشاط الاستثماري، بل يرتبط بمتغيّرات محدّدة كحجم الصادرات وحجم المدخلات من الناتج المحليّ.

٣. ترحيل الخسائر: ويُقصد بها ترحيل خسائر السّنوات السّابقة بأكملها من الإيرادات الأخرى، الأمر الذي ينعكس على تحفيز الاستثمار وزيادة درجة المخاطر التي يتقبّلها، وان تكون هذه المخاطر ذات فائدة اجتماعيّة؛ لكون الاستثمار في مجالات إنتاجية حديثة، أو إنتاج سلع استهلاكيّة جديدة.

٤. الإهلاك المعجل: توافق الجهات المختصّة في العديد من الدّول للمستثمر على حساب أقساط إهلاك الأصول الثّابتة، وفقاً لمبدأ الإهلاك المعجل، والتي يترتب عليها إهلاك التّكلفة التّاريخيّة للأصل الرّأسالي في مدّة زمنيّة تقل عن عمرها الإنتاجيّ، وتبعاً لطريقة الإهلاك المعجل؛ ليكون الالتزام الضّريبيّ على المستثمر أقلّ في السّنوات الأولى لبداية نشاطه، ويكون أكبر في السّنوات الأخيرة.

٥. منح الاستثمار: وهو النّوع الذي يستند على خفض وعاء الضّريبة أو دين الضّريبة المستحقّ على المكلف من خلال خصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل من الضّريبة المتحقّقة بسنة الحصول عليه، مع إتاحة خصم الإهلاكات المتعلّقة بالأصل على أساس التّكلفة التّاريخيّة.

### ثالثاً: التّشريعات الضّريبية:

يعكس مفهوم التّشريع الضّريبيّ النّظام الضّريبيّ السّائد في البلد، ويُعدّ تجسيداً للسياسة الضّريبية في مختلف القواعد القانونيّة التي تنظّم آلية فرض الضرائب وكيفيّتها من الألف إلى الياء، يتكوّن التّشريع الضّريبيّ لأية دولة من جملة من القوانين الضّريبية التي تنسب غالباً إلى الوعاء الذي تفرض عليه، وتحديد المكلف بها والواقعة الماليّة أو القانونيّة، ويُعتبر التّشريع الصّادر عن السّلطة التّشريعيّة ممثلاً غالباً بمجلس الشّعب المصدر الأساسيّ لفرض قواعد القانون الضّريبيّ (الحلاق، ٢٠١٨).

تُعَدُّ السِّياسة الضَّرْبِيَّةُ مكوَّنًا أساسيًا وضروريًا للسياسة الماليَّة، إذ إنَّ الأهداف هي أهمُّ المعايير التي تحدِّد أيَّة سياسة، وهي التَّعبير الاقتصاديُّ عن طموحاتها، وتتمثَّل أهداف السِّياسة الضَّرْبِيَّة في الأردنِّ في رفد خزانة الدَّولة العامَّة بالإيرادات التي تلزم لتمويل نفقات الحكومة العامَّة، واستقرار الأسعار، والتأثير بشكل إيجابيٍّ على الاستهلاك، فضلاً عن تشجيع الاستثمار والأدخار، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعيَّة عن طريق إعادة توزيع الدَّخل، وتستوجب السِّياسة الضَّرْبِيَّة الأردنيَّة التَّحقيق على التَّوازن بين حقوق المكلفين والسُّلطة الضَّرْبِيَّة، ممَّا يتطلَّب من الإدارة الضَّرْبِيَّة تقديم الخدمة الضَّرْبِيَّة وتشجيع المكلفين على الاستجابة الطوعيَّة، إلى جانب التَّنسيق بين الأهداف التَّنمويَّة والنَّظام الضَّرْبِيَّ، وانطلاقاً من هذا المصطلح، قام المشرِّع الأردنيُّ بفرض عدَّة تشريعات وقوانين تسعى لتنظيم عمليَّات تحسين الضَّرْبية على الدَّخل والمبيعات عن استحقاقها وتحقُّق أركانها، وذلك عن طريق قانون ضريبة الدَّخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ (المهند، ٢٠١٧).

حديثاً، أخذت التَّشريعات الضَّرْبِيَّة غير وظيفتها الجبائيَّة الأولى، إذ تعدَّدت الدَّراسات والنَّظريَّات التي تناولت الضَّرائب وتشريعاتها، ودورها الفاعل في مجال التَّنمية وجذب الاستثمار، إلى جانب دعم موازنات الدَّول ومواردها، وغير ذلك من الأهداف التي من الصَّعب معرفتها من قبل واضعي وفارضي الجباية الأوائل، إذ إنَّ الاتِّجاهات الحديثة أظهرت دور التَّشريعات الضَّرْبِيَّة في دعم اقتصاديَّات الدَّول، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بالتَّشريعات الضَّرْبِيَّة نظراً لأدوارها التَّنمويَّة المهمَّة، إلى جانب أهميَّة بناء منظومة ضريبة منضبطة الإيقاع. من ناحية أخرى، تُعبَّر التَّشريعات الضَّرْبِيَّة إحدى أهمِّ أدوات السِّياسات الماليَّة والأدوات الاقتصاديَّة التي تُساهم في تحقيق العديد من الفوائد التَّنمويَّة والاقتصاديَّة (محمد، ٢٠١٧: ٢)

علاوة على ذلك، يَعتَمَد نجاح السِّياسة الضَّرِيبِيَّة وفعاليتِها على مدى تحقيق التَّشريعات الضَّرِيبِيَّة للضَّوابط والأسس الفنيَّة والقانونيَّة، والتي من الواجب أن تتَّفَق مع التَّطوُّرات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والماليَّة السَّائدة، وتُعتَبَر ضريبة الدَّخْل إحدى أهمَّ التَّشريعات الضَّرِيبِيَّة التي اكتسبت أهمِّيَّة كبيرة في غالبيَّة دول العالم، نظرًا لما لها من أهمِّيَّة اجتماعيَّة وماليَّة واقتصاديَّة، إذ تُعتَبَر إحدى أهمَّ الوسائل النَّاجحة للسِّياسة الماليَّة (الشافعي، ٢٠١٧).

### (٢-٣) التَّحْصِيل الضَّرِيبِيُّ:

يُعتَبَر التَّحْصِيل الضَّرِيبِيُّ أحد أهمَّ مصادر الإيرادات العامَّة في عصرنا الحديث، وتعود أهمِّيَّة هذا النَّوع من التَّحْصِيل لكِبَر حجمها، مقارنةً مع مختلف أنواع التَّحْصِيل بشكل عامٍّ، فالنَّظام الضَّرِيبِيُّ لآيَّة دولة يتناول جملةً من القواعد القانونيَّة والتَّعليمات التَّفْسيْرِيَّة التي تعكس آليَّة عمل كافَّة الأجهزة الضَّرِيبِيَّة والأفراد الخاضعين لها، فهو يؤثِّر بشكل كبير على جميع المجالات السِّياسِيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة، ويُعتَبَر سياسةً مؤثِّرةً في بناء السِّياسات الماليَّة للعديد من دول العالم، وخاصَّة النَّاميَّة؛ للتَّأثير على النِّشاط الاقتصاديِّ بغية تحقيق أهداف التَّنْميَّة السِّياسِيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة (عبد العزيز، ٢٠١٦).

علاوة على ذلك، يمثِّل التَّحْصِيل الضَّرِيبِيُّ نسبةً كبيرةً من الإيرادات العامَّة للدولة الأردنيَّة، بل يُعتَبَر الأساس لخزينة الدولة، إذ يعتمد الأردنُّ بشكل كبير على تحصيل إيراداته الضَّرِيبِيَّة التي تشكِّل القسم الأكبر والأساسيِّ من موازنته السنويَّة، عن طريق الدَّور الكبير التي يحقِّقه التَّحْصِيل الضَّرِيبِيُّ في رُفد الموازنة العامَّة في الأردنِّ (القضاة، ٢٠١٦).

## أولاً: مفهوم التَّحْصِيلِ الضَّرْبِيِّ

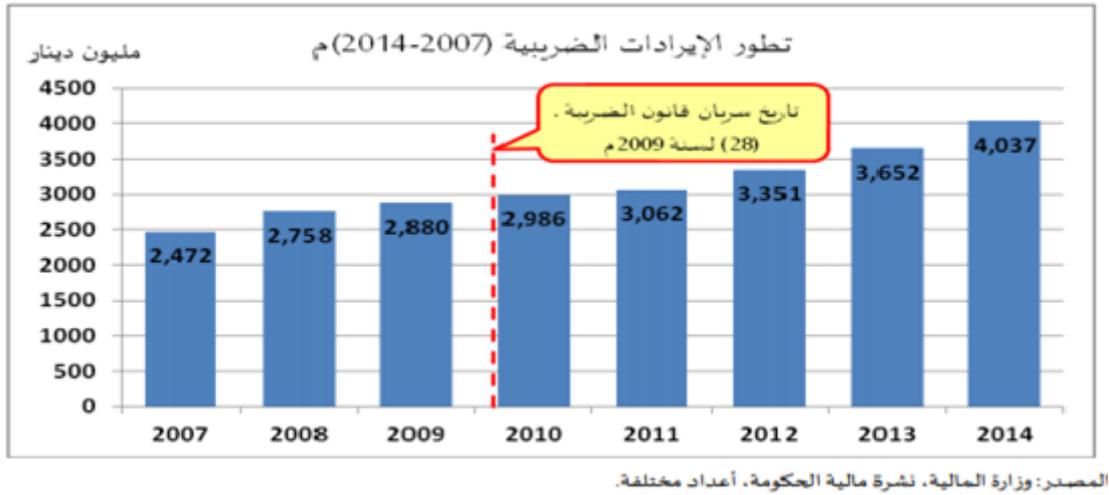
يُشْتَقُّ اسم التَّحْصِيلِ من الجذر (ح ص ل) والذي يشير إلى تحصيل مبلغ من المال بصورة واجبة، أمَّا لغويًّا فيُعْرَفُ بأنَّه قبض مبلغ مستحقُّ من المال كالضَّرَائِبِ والذُّيُونِ، ويتمُّ التَّعْبِيرُ عنه بمصطلحات أخرى، كالإدَاءِ والاستيفاء والاستحقاق والاستخلاص. أمَّا اصطلاحًا، فيشير التَّحْصِيلُ إلى كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ الأَمْوَالِ الضَّرْبِيَّةِ من المَكْلَفِ إلى صندوق الإدارة المَالِيَّةِ (مليح، ٢٠١٩: ٨١).

يُعْرَفُ التَّحْصِيلُ الضَّرْبِيُّ بأنَّه: الأَمْوَالُ التي يتمُّ جبايتها من قبل الإدارة الضَّرْبِيَّةِ عند تحديد المادَّةِ التي تخضع لدخول الأفراد أو الشَّرَكَاتِ الخاضعين للقانون الضَّرْبِيِّ خلال فترة زمنيَّة محدَّدة. كما تشير إلى الإيرادات التي تكلفُ الدَّولةُ بتحصيلها أثناء فترة ماليَّة معيَّنة، سواءً أكانت من الضَّرَائِبِ المباشرة أم غير المباشرة من الشَّرَكَاتِ أو الأفراد أو الهيئات المتعدَّدة أثناء سنة ماليَّة محدَّدة (عبد الهادي، ٢٠١٦: ٤).

ويشير التَّحْصِيلُ الضَّرْبِيُّ إلى الإيراد الأوَّل للحكومة والموارد الاقتصادية التي تتحصَّلُ عليها الدَّولةُ نتيجة فرض الضَّرَائِبِ على الدَّخْلِ على شكل تدفُّقات نقدية لتغطية النِّقَاطِ العامَّةِ، وتحسين ظروف المواطنين المعيشية، وتحفيز النُّمُوِّ الاقتصاديِّ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلاً عن التَّحْكُمِ بمعدَّلات التَّضخُّمِ، وضمان التَّوَازُنِ في العلاقات التَّجَارِيَّةِ الخارجيَّةِ (بني هاني، ٢٠١٩: ٢٤).

وتعرف من وجهة نظر الباحث على أنها الإيرادات المحصلة من الضرائب والأرباح ومساهمات الضمان الاجتماعي والضرائب المفروضة على السلع والخدمات وضرائب على الرواتب والضرائب على الملكية ونقلها، ويشير إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة ناتج الدولة التي تجمعها الحكومة من الضرائب كما يعتبر مقياس مهم لتحديد مدى سيطرة الحكومة على موارد الاقتصاد.

ويُتَّضح من الرِّسم التَّوضيحيِّ أدناه بأنَّ المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة قد شهدت تطوُّراً ملحوظاً في التَّحصيل الضَّربيِّ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)، كما يتَّضح انخفاض نسبة الضَّرائب على الدَّخل والأرباح إلى إجماليِّ الإيرادات الضَّربيَّة في عام (٢٠١٣) وعام (٢٠١٤).



الرِّسم التَّوضيحيُّ 2: تطوُّر التَّحصيل الضَّربيِّ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤) في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٦)

ويُبيِّن الجدول الآتي الفرق بين التَّحصيل الضَّربيِّ وفقاً لقانوني ضريبة الدَّخل رقم (٢٨) لعام

(٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدَّخل رقم (٣٤) عام (٢٠١٤).

جدول ٣: المقارنة بين التَّحصيل الضَّرْبِيِّ وَفَقًا لقانوني ضريبة الدَّخْل رقم (٢٨) لعام (٢٠٠٩) وقانون ضريبة الدَّخْل

رقم (٣٤) عام (٢٠١٤) :

نسبة التغير (%)	الإيرادات الضريبية عام 2015 (حسب قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014)	الإيرادات الضريبية عام 2014 (حسب قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم 28 لسنة 2009)	
1.46%	4096	4037	الإيرادات الضريبية
3.59%	69.3%	66.9%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية
-3.14%	15.4%	15.9%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
12.07%	858.8	766.3	- الضرائب على الدخل والأرباح
34.42%	207	154	- ضرائب الدخل من الأفراد
6.45%	651.8	612.3	- ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه، إلى أنَّه في عام (٢٠١٥) وهو بداية تطبيق قانون

ضريبة الدَّخْل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) بلغت الإيرادات الضَّرْبِيَّة (٤.١) مليار دينار، بنسبة تفوق

إيرادات عام (٢٠١٤) وبنسبة (١.٥%)، ممَّا يدلُّ على دور قانون ضريبة الدَّخْل رقم (٣٤) لسنة

(٢٠١٤) في تحسين قيمة الإيرادات الضَّرْبِيَّة في الأردن.

## ثانياً: أهميَّة التَّحصيل الضَّرْبِيِّ:

يُعتَبَرُ الدَّور التَّموِيلِيُّ للإيرادات العامَّة من أهمِّ وظائف النُّظام الضَّرْبِيِّ في البلدان النَّامية، لا

سيَّما في ضوء الأوضاع السِّياسِيَّة والاقتصاديَّة التي تَعُمُّ تلك البلدان. في العصر الحاليَّ ازدادت أهميَّة

التَّحصيل الضَّرْبِيِّ؛ نظراً لاعتماد الدَّول النَّامية على التَّحصيل الضَّرْبِيِّ في أداء مهامِّها الاقتصاديَّة؛

لذلك كان من الواجب أن تقوم الدَّول النَّامية بتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة الشَّاملة، ودعم مختلف القطاعات

الاقتصادية، وذلك عن طريق خفض الاستهلاك وترشيده، ورفع معدلات الادخار، ومعالجة العجز المالي للمدفوعات، نظراً لكون الأموال التي تحصله الدولة جزءاً مصادرتها للممتلكات والرؤوس والغرامات، نتيجة التهرب الضريبي أو الجمركي؛ ممّا يزوّد الخزينة العامة بها. وعليه يمكن القول بأن التّحصيل الضريبي الناتج عن الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، يساهم في تقليل الفوارق بين شرائح المجتمع من جانب حجم المُلْكِيَّة. ومن ناحية أخرى، يُعتَبَر التّحصيل الضريبي أحد أهمّ مصادر تمويل المشاريع ودعمها في المؤسسات المحليّة كما أنّ التّحصيل الضريبي يُعتَبَر العصب الرئيسي الذي يدفع كافة مؤسسات الدولة لأداء أعمالها، إذ يقوم التّحصيل الضريبي في دعم موازنة الدولة، بالتّالي يتمّ توظيفها لخدمة الجوانب الاقتصادية (النّواصرة، ٢٠١٩: ١٠-١١).

ويرى الباحث أن الإيرادات الضريبية مهمة لتلبية متطلبات ميزانية الدولة وتمويل مشاريعها الحكومية والعامة إلى جانب جعل بيئة الأعمال في الدولة مواتية لنمو الاقتصاد، كما تؤدي الإيرادات الضريبية دوراً مهماً في تمويل مشاريعها الاجتماعية والصحية كالرعاية الصحية والاجتماعية والضمان الاجتماعي والبحوث الطبية. كما يمكن توظيف الإيرادات الضريبية في تمويل مشاريع تنمية راس المال البشري.

### ثالثاً: وقت التّحصيل الضريبي

تبدأ عملية التّحصيل الضريبي والإجراءات المرافقة لها، مع بداية فرض الضريبة بقرار صادر عن المدقّق، وإجازته من قبل اللّجنة المختصّة في مراجعة القرار، فضلاً عن لجان الرّقابة الخارجيّة التي تتمثّل بديوان المحاسبة، إذ يتمّ إدخال تفاصيل القرار على النّظام الماليّ لدائرة الضريبة، وعلى رقم المكلّف الخاصّ، فتبدأ مباشرة إجراءات التّحصيل من خلال إرسال خطاب للمكلّف (إشعار مدين) بقيمة

الضرائب المترتبة عليه مع الغرامات، وذلك من خلال إرسال هذا الإشعار عن طريق البريد الرسمي وكتاب صادر عن ديوان المحاسبة؛ لإثبات حق الدائرة في حالة المنازعات، وإثبات حق المكلف. بعد ذلك، يتم الانتظار ثلاثين يوماً كفترة قانونية لضمان وصول الإشعار على عنوان المكلف، وهذه المدة التي تسبق الإعلان في الصحف عن حجم الضرائب المترتبة عليه، وفي حال عدم استجابة المكلف، يتم إعادة الإعلان مرة أخرى في الصحف، وبالمعلومات نفسها بعد انتظار ثلاثين يوماً من الإعلان الأول، وفي حال عدم سداد المكلف للضريبة المترتبة عليه، يتم حجز التَّحْفُظِيِّ على أمواله المنقولة وغير المنقولة بعد مخاطبة الجهات ذات الصلة كالجمارك والبنوك ودائرة الأراضي ودائرة ترخيص المركبات (الشَّخَابَةِ، ٢٠١٥: ٤٨).

#### رابعاً: طرق التَّحْصِيلِ الضَّرْبِيِّ:

أشار (جرتلي، ٢٠١٨: ٦٢) إلى أنَّ أساليب التَّحْصِيلِ تَنْتَوِعُ؛ لتتناسب مع جميع الاعتبارات المختلفة، ومن أبرزها:

- أسلوب الوفاء المباشر: عندما تقوم الدائرة المختصة بفرض الضرائب، بتحديد مقدار الضريبة الواجب دفعه، وموعده ومواعيد الدَّفْعِ والإجراءات الواجب اتِّبَاعُهَا، يقوم المكلف بسداد قيمة الضريبة للدائرة المختصة بالمواعيد المحددة، فمن الممكن أن يتمَّ الدَّفْعُ على دفعه واحدة أو بالأقساط، وفي حال كون تقسيط الضريبة ملزماً بنص القانون، فلا خيار للمكلف أو للإدارة الضَّرْبِيَّةِ فيه، بينما قد يمنح القانون للإدارة الضَّرْبِيَّةِ صلاحية الاتِّفَاقِ مع المكلف على عدد ومواعيد الأقساط ومقدارها.

- أسلوب الأقساط المقدّمة: ويقوم المكلف من خلاله بدفع أقساط دورية أثناء السنة المالية تبعاً لإقرار يقدّمه عن قيمة الضريبة في السنة الماضية، أو عن دخلة المتوقع، على أن تتمّ التسوية النهائية للضريبة بعد ربطها، ويتعهد المكلف بدفع ما يقلّ عنها، وله الحقّ باسترجاع ما يزيد عنها، فتتميّز هذه الطريقة برفد خزينة الدولة العامة بإيرادات على مدار السنة.
- أسلوب الحجز من المنبع: قد تلزم الإدارة الضريبية جهةً محدّدة أو فرداً محدّداً غير مكلف بدفع مقدار الضريبة المستحقّ على دخل المكلف بالإثابة عنه.

## (٢-٤) الدراسات السابقة

- دراسة (Nwite, 2015) بعنوان "The implications of tax revenue on the economic development of Nigeria"

والتي سعت إلى دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية لنيجيريا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، حيث تتبعت الدراسة أولاً الخلفية التاريخية للضرائب في نيجيريا ، ومعنى الضرائب ومفهوم التنمية الاقتصادية، تم استخدام معادلة الارتباط اللحظي لمنتج Pearson لاختبار فرضية هذه الدراسة، وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا، إلى جانب أن الضرائب بصرف النظر عن كونها مصدر دخل للحكومة تُستخدم أيضاً لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الارتباط بين ميزان المدفوعات العكسي وأيضاً وسيلة لمعالجة التضخم والانحراف.

- دراسة (Ojong et al, 2016) والموسومة بـ "The impact of tax revenue on

### "economic growth: Evidence from Nigeria

والتي سعت إلى بيان تأثير عائدات الضرائب على الاقتصاد النيجيري، وفحص العلاقة بين ضريبة الأرباح البترولية والاقتصاد النيجيري، وتأثير ضريبة دخل الشركة على الاقتصاد النيجيري، وفعالية الإيرادات غير النفطية على الاقتصاد النيجيري، كما تمّ الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية للبنك المركزي، وتمّ استخراجها من خلال طريقة المسح المكتبي، وكشفت النتائج أنّ هناك علاقة كبيرة بين ضريبة أرباح البترول ونمو الاقتصاد النيجيري، كما أظهرت أنّ هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات غير النفطية ونمو الاقتصاد النيجيري، إلى جانب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة دخل الشركة ونمو الاقتصاد النيجيري.

- دراسة (مي، ٢٠١٧) بعنوان " اثر التّعديلات في قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤

### على ربحية شركات المقاولات".

والتي سعت إلى دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) على ربحية شركات المقاولات (دراسة تطبيقية على شركات المقاولات)، وقد اتّبع الباحث المنهج الوصفيّ التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات وتحليلها، تألفت عينة الدّراسة من (٦٥) مدقّقاً ضريبياً في مديرية كبار المكلفين ومديرية متوسّطي دافعي الضرائب للنشاط الصّناعي في دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود اثر سلبيّ لتعديلات قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤)، إلى جانب وجود اثر سلبيّ لتعديل نسب ضريبة الدّخل على أرباح شركات المقاولات، كما خلصت الدّراسة إلى وجود اثر سلبيّ لتعديل نظام الإنابة والتفويض على أرباح شركات المقاولات، كما

توصّلت الدّراسة إلى عدم وجود أثر لتعديل المصاريف المقبولة والاستهلاكات والمخصّصات والعقوبات والإجراءات الرّقابية على أرباح شركات المقاولات.

- دراسة (النّم، ٢٠١٧) بعنوان "أثر التّغير في التّشريعات الضّريبية على الإيرادات الضّريبية في الأردن".

والتي هدفت إلى الكشف عن أثر التّغير في التّشريعات الضّريبية على الإيرادات الضّريبية في الأردن، وقد قامت الدّراسة بجمع البيانات المتعلّقة بالإيرادات الضّريبية خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦) والتي تشمل الضّرائب على المعاملات الماليّة، والضّرائب على الدّخل، والأرباح والضّرائب على الخدمات والسّلع، وضريبة بيع العقار، والضّرائب على المعاملات الدّولية والتّجارة، وخلصت الدّراسة إلى أنّ إجماليّ الإيرادات الضّريبية في الأردنّ خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦) كانت في تزايد مستمرّ، ممّا يعني أنّ التّغيرات في التّشريعات الضّريبية كان لها أثر إيجابيّ على إجماليّ الإيرادات الضّريبية.

- دراسة (Al-Abbadi and Abdul-Khaliq, 2017) بعنوان " The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan "

والتي سعت إلى فحص العلاقة السببية بين النّم الاقتصاديّ وإيرادات ضريبة المبيعات العامّة في الأردنّ باستخدام منهجية جرانجر؛ من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيّرين خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥، وقد تمّ استخدام تقنية Johansen للتّكامل المشترك، والتي أثبتت تفوّقها على نهج Engle and Granger في تقييم التّكامل المشترك للمتغيّرات، وأظهرت النتائج أنّ هناك علاقة تكامل مشتركة بين إيرادات ضريبة المبيعات العامّة، والنّم الاقتصاديّ لبيانات الأردنّ، ووجود علاقة طويلة الأمد بين

إيرادات ضريبة المبيعات العامة، والنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، تنتقل العلاقة السببية من إيرادات ضريبة المبيعات العامة إلى النمو الاقتصادي، وليس العكس. بناءً على نتائج اختبارات السببية، وتساعد التغييرات في عائدات ضريبة المبيعات العامة على تفسير التغييرات التي تحدث في النمو الاقتصادي.

- دراسة (الحمدي، ٢٠١٧) بعنوان "أثر القوانين الضريبية على الإيرادات العامة في الأردن".

والتي سعت إلى التعرف على أثر قانون الضريبة لعام (٢٠٠٩) وتعديلاته، وقانون الضريبة لعام (٢٠١٤) على الإيرادات العامة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم توزيع استبيان على (٢١٥) موظف في دائرة الضريبة ووزارة المالية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير وإيجابي لقانوني الضريبة لعام (٢٠٠٩) وعام (٢٠١٤) على حجم الإيرادات العامة في الأردن، مع وجود بعض الثغرات القانونية في كلا القانونين.

- دراسة (Arowoshegbe et al, 2017) بعنوان "Tax Revenue and Economic Growth of Nigeria"

والتي تهدف إلى استكشاف تأثير إيرادات ضريبة الدخل على النمو الاقتصادي لنيجيريا ، مقتبساً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). تم جمع البيانات من مصادر ثانوية، وهي النشرات الإحصائية لدائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية والبنك المركزي النيجيري على التوالي للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ [٢٧]. تم اعتماد النموذج الاقتصادي القياسي للانحدارات الخطية المتعددة وتقنية المربعات الصغرى العادية (OLS) لاستكشاف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) ومجموعة من رؤوس إيرادات ضريبة الدخل الحكومية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥. وأظهرت النتائج أن الإيرادات الضريبية التي تحدد النمو الاقتصادي للحكومة هي ضريبة أرباح البترول وضريبة دخل

الشركة. وهذا يعني أن الضرائب التي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي هي ضرائب مباشرة، وبالتالي فإن الضرائب المباشرة لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي لنيجيريا من الضرائب غير المباشرة. ويُعزى هذا الوضع الشاذ إلى الاختلالات الوظيفية في نظام ضريبة الدخل، والثغرات في قوانين الضرائب، وعدم كفاءة إدارة الضرائب.

#### - دراسة (متولي وأحمد، ٢٠١٧) بعنوان "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية"

التي هدفت إلى الكشف عن أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية، وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة حول قيم صافي الاستثمارات في مصر للفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٣) وخلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية إحدى أهم أدوات سياسة الدولة المالية، والتي تُستخدَم لتشجيع الاستثمارات، حيث إنَّ الإجازة الضريبية هي أكثر أنواع الحوافز الضريبية شيوعاً، إلَّا أنَّه يترتَّبُ عليها العديد من المشاكل، من أبرزها تحديد موعد بدء سريان الإعفاء.

#### - دراسة (البشيش، ٢٠١٨) بعنوان "أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الباحث استبانة مخصصة لتحقيق أهداف الدراسة، وُزعت على عدد من المحاسبين ومأموري التدقيق الضريبي والمدراء الماليين في (٦٧) شركة صناعية مساهمة مسجلة في هيئة تشجيع الاستثمار، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمار والحوافز التشجيعية، إلى

جانِب عدم وجود فروق لتعديلات قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمار؛ يُعزى إلى عدد سنوات الاستثمار وجنسيّة المستثمر ورأس مال الشركة.

- دراسة (عوض، ٢٠١٨) بعنوان "مدى استخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثة وأثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية"

والتي هدفت إلى بيان مدى استخدام الأساليب الحديثة في عملية التدقيق الضريبي، وأثرها على زيادة الإيرادات الضريبية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقامت بإعداد استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تمّ توزيعها على عينة مكونة من (١١٩) شخصاً من مدققي الحسابات ومأموري التقدير في ضريبة الدخل، وخلصت الدراسة إلى أنّ التزام الدائرة الضريبية في استخدام أساليب التدقيق الحديثة يؤثر وبشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

- دراسة (Basheer et al, 2019) بعنوان " Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries "

والتي سعت إلى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على الإيرادات الضريبية للبحرين وسلطنة عمان من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠. ولهذا الغرض، تمّ إجراء تحليل انحدار اللوحة من خلال النظر في العوامل الاقتصادية والمالية، بما في ذلك نمو الناتج المحلي (GDP)، ومعدّل الفائدة على الودائع، والإقراض، ومعدّل الفائدة، وانتشار معدّل الفائدة، ومعدّل الفائدة الحقيقي، ونسبة رأس مال البنك إلى الأصول، وقروض البنك المتعثرة إلى إجمالي القروض، وعلاوة المخاطرة على الإقراض، وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الفائض النقدي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والعوامل الاقتصادية والمالية، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رأس مال

البنك إلى الأصول، وعلاوة المخاطر على الإقراض، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والفائض/  
العجز النقدي.

- دراسة (Son and Cung, 2019) بعنوان " Individual Income Tax Revenue and  
Its Determinants: A Case Study in Vietnam. Advances in Economics  
and Business

والتي هدفت إلى دراسة العوامل التي تؤثر على عائدات ضريبة الدخل الفردي في فيتنام،  
وأظهرت النتائج أن هناك ثلاثة عوامل لها التأثير الأقوى على إيرادات ضريبة الدخل الفردي، بما في  
ذلك الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية وعبء ضريبة الدخل الفردي والتضخم، بناءً على النتائج  
التجريبية.

- دراسة (شخاترة، ٢٠٢٠) بعنوان "أثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل  
الضرائب في الأردن"

والتي سعت الكشف عن أثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب  
في الأردن بأبعاده، والتهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وتألفت عينة الدراسة من (٧٠) مدققاً ضريبياً  
ممن يعملون في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأظهرت النتائج أن المنظومة الضريبية لدائرة ضريبة  
الدخل والمبيعات بأبعاده: إجراءات التدقيق والتشريعات الضريبية والإجراءات الإلكترونية، تؤدي دوراً  
كبير في تحسين كفاءة تحصيل الضريبة، كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر للإجراءات التي تتبعها  
منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي.

- دراسة (Ewa et al, 2020) بعنوان " Impact of Tax Revenue on Economic

## " Development in Nigeria

والتي حاولت استكشاف تأثير ثلاثة تدفقات للدخل الضريبي -ضريبة الدخل من أرباح الشركات، وضريبة الدخل من أرباح شركات البترول، وضريبة القيمة المضافة على التنمية الاقتصادية ممثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الأساسية الحالية) للفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن الدراسة كشفت عن وجود تأثير كبير للضرائب من أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يوجد تأثير كبير للضرائب على أرباح شركات البترول على نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بسبب القيود، وحسب سقف إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على إنتاج/ مبيعات نيجيريا وصددمات الأسعار العالمية للنفط الخام على مدى العقد، كما كشفت الدراسة عن عدم مبالاة دافعي الضرائب تجاه دفع الضرائب، ووجود تسريبات ضريبية بسبب الفساد وعدم الكفاءة الإدارية من قبل السلطات الضريبية، والجدول الآتي يوضح ملخص للدراسات السابقة.

جدول 4 : ملخص للدراسات السابقة

مدى استفادة الباحث من هذه الدراسة	الناتج	الهدف الأساسي	سنة الدراسة	اسم الباحث	عنوان الدراسة
إعداد الأدب النظري	لا توجد علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا	إلى دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية لنيجيريا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠	٢٠١٥	Nwite	The implications of tax revenue on the economic development of Nigeria
إعداد الأدب النظري، ومناقشة	هناك علاقة كبيرة بين ضريبة أرباح البترول ونمو الاقتصاد النيجيري،	إلى بيان تأثير عائدات الضرائب على الاقتصاد	٢٠١٦	Ojong et al	The impact of tax revenue on economic

النتائج	كما أظهرت أن هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات غير النفطية ونمو الاقتصاد النيجيري، إلى جانب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة دخل الشركة ونمو الاقتصاد النيجيري.	النيجيري، وفحص العلاقة بين ضريبة الأرباح البترولية والاقتصاد النيجيري، وتأثير ضريبة دخل الشركة على الاقتصاد النيجيري، وفعالية الإيرادات غير النفطية على الاقتصاد النيجيري			growth: Evidence from Nigeria
إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج وتحديد أبعاد الدراسة	وجود اثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤)، إلى جانب وجود أثر سلبي لتعديل نسب ضريبة الدخل على أرباح شركات المقاولات	دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) على ربحية شركات المقاولات (دراسة تطبيقية على شركات المقاولات)	٢٠١٧	مي	اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ على ربحية شركات المقاولات
إعداد الأدب النظري	أن الإيرادات الضريبية التي تحدد النمو الاقتصادي للحكومة هي ضريبة أرباح البترول وضريبة دخل الشركة. وهذا يعني أن الضرائب التي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي هي ضرائب مباشرة	استكشاف تأثير إيرادات ضريبة الدخل على النمو الاقتصادي لنيجيريا، مقتبساً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	٢٠١٧	Arowoshegbe et al	Tax Revenue and Economic Growth of Nigeria
إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج وتحديد عينة الدراسة وأبعادها	إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦) كانت في تزايد مستمر، مما يعني أن التغييرات في التشريعات الضريبية كان لها أثر إيجابي على إجمالي الإيرادات الضريبية	أثر التغيير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن	٢٠١٧	النمر	أثر التغيير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن
إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج وتحديد أبعاد الدراسة	هناك علاقة تكامل مشتركة بين إيرادات ضريبة المبيعات العامة، والنمو الاقتصادي لبيانات الأردن، ووجود علاقة طويلة الأمد بين إيرادات ضريبة المبيعات العامة، والنمو الاقتصادي.	فحص العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وإيرادات ضريبة المبيعات العامة في الأردن	٢٠١٧	Al-Abbadi and Abdul-Khaliq	The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan

إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج وتحديد أبعاد الدراسة	وجود أثر كبير وإيجابي لقانوني الضريبة لعام (٢٠٠٩) و عام (٢٠١٤) على حجم الإيرادات العامة في الأردن	أثر قانون الضريبة لعام (٢٠٠٩) وتعديلاته، وقانون الضريبة لعام (٢٠١٤) على الإيرادات العامة	٢٠١٧	الحمدي	
إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج	أن الحوافز الضريبية إحدى أهم أدوات سياسة الدولة المالية، والتي تستخدم لتشجيع الاستثمارات	أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية	٢٠١٧	متولي وأحمد	
إعداد الأدب النظري وأداة الدراسة	عدم وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمار والحوافز التشجيعية	أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في الأردن	٢٠١٨	البشير	
إعداد الأدب النظري، ومناقشة النتائج	أن التزام الدائرة الضريبية في استخدام أساليب التدقيق الحديثة يؤثر وبشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية	بيان مدى استخدام الأساليب الحديثة في عملية التدقيق الضريبي، وأثرها على زيادة الإيرادات الضريبية	٢٠١٨	عوض	
إعداد الأدب النظري	هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والعوامل الاقتصادية والمالية، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي	دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على الإيرادات الضريبية للبحرين وسلطنة عمان من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠.	٢٠١٩	basheer et	
إعداد الأدب النظري	هناك ثلاثة عوامل لها التأثير الأقوى على إيرادات ضريبة الدخل الفردية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وعبء ضريبة الدخل الفردي والتضخم	دراسة العوامل التي تؤثر على عائدات ضريبة الدخل الفردي في فيتنام	٢٠١٩	Son and Cung	
إعداد الأدب	أن المنظومة الضريبية	أثر منظومة ضريبة	٢٠٢٠	شخاترة	

(٥-٢)	النظري، ومناقشة النتائج وتحديد أبعاد الدراسة	لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات بأبعادها: إجراءات التدقيق والتشريعات الضريبية والإجراءات الإلكترونية، تؤدي دوراً كبيراً في تحسين كفاءة تحصيل الضريبة	الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الأردن			
واقع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان:	إعداد الأدب النظري وتحديد أبعاد الدراسة	وجود تأثير كبير للضرائب من أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة على نمو الناتج المحلي الإجمالي	استكشاف تأثير ثلاثة تدفقات للدخل الضريبي ضريبة الدخل من أرباح الشركات، وضريبة الدخل من أرباح شركات البترول، وضريبة القيمة المضافة على التنمية الاقتصادية	٢٠٢٠	Ewa et al	

تحتضن المملكة الأردنية الهاشمية بمكانة استراتيجية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب امتيازها بمنظومة أمن واستقرار قوية، مقارنة مع البلدان المحيطة، وهذه السمات أدت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والإقليمية، ومن جميع دول العالم في كافة القطاعات، ومن أهم هذه القطاعات القطاع الصناعي، ومن الملاحظ تزايد اهتمام الحكومة الأردنية بهذا القطاع؛ لما له من أهمية كبيرة، ويُعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية في الأردن وهو الداعم الرئيسي للاقتصاد الأردني، والذي يؤدي بشكل أساسي إلى التقليل من نسبة البطالة في المملكة، ودعم الإيرادات الحكومية عن طريق الضرائب، مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الأخرى من خلال الشراكة الفاعلة بينهم (غادة، ٢٠١٨).

أما بالنسبة لمفهوم الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، فهي الشركة التي تتكوّن من العديد من المؤسّسين، بشرط ألا يقلّ عددهم عن اثنين، يساهمون فيها بأسهم وحصص قابلة للتداول والتحويل والدمج، وترتكز إلى اسمها من هدفها، ولا يُقبل أن تكون باسم شخص معيّن، وتكون

فترة هذه الشركة غير محدودة؛ لذلك فإن الشركات الصناعية يكون مبدؤها قائماً على تحويل المواد الأولية (الخام) إلى مواد جديدة (مصنعة) قابلة للتسويق والتداول، ومختلفة اختلافاً تاماً عن المواد الأولية؛ لذلك فهي شركة تقوم بتحويل المواد الأولية (المُدخلات) إلى مواد أساسية مصنعة (المُخرجات) قابلة للاستعمال البشري (الراوي، ٢٠١٩).

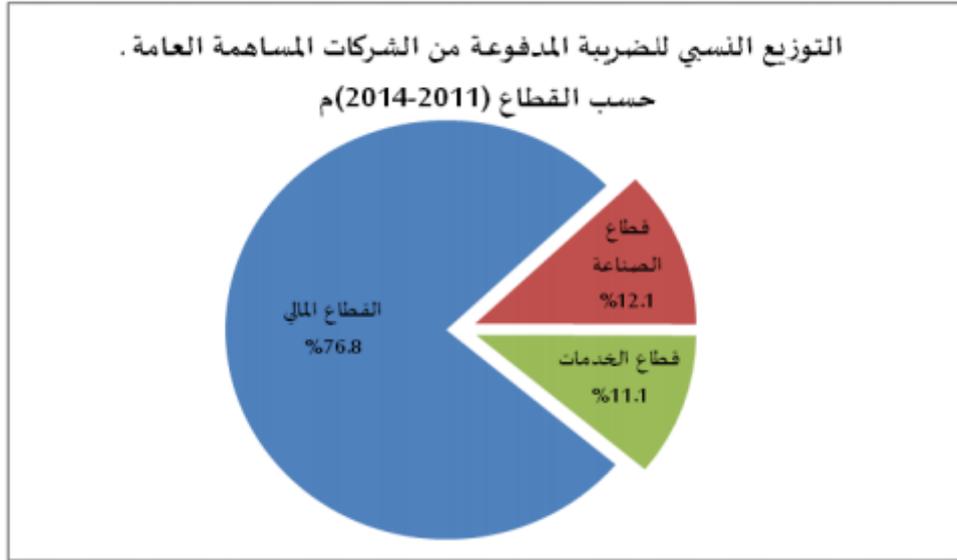
على الجانب الآخر، تمتاز الشركات الصناعية بعدة صفات، من أهمها (الراوي، ٢٠١٩):

- لا يوجد لها عنوان، حيث يكون اسمها مستمداً من طبيعة عملها أو من المنطقة التي تنتج فيها.
- رأس المال مُقسّم إلى عدة أسهم، نفس القيمة لكل سهم، وهي قابلة للتداول.
- الديمومة والاستمرارية، حيث لا تتوقف فترة عملها على حياة أحد المؤسسين فيها.
- إمكانية الأسهم للشراء أو البيع دون الرجوع إلى أحد المؤسسين أو المستثمرين في الشركة.
- كل مواطن له الأحقية في شراء أسهم من أسهم هذه الشركة عند طرحها للسوق العام خلال فترة التأسيس.
- المسؤولية محدّدة عند خسارة الأسهم، حيث تنقسم الخسارة على جميع الأسهم، ولا تختص على عدد معين.

من ناحية أخرى، تلعب الشركات الصناعية الأردنية دوراً كبيراً في الاقتصاد الأردني، لما لها من دور في زيادة الإنتاج المحلي الأردني، ودعمه بصورة مباشرة، ومن الجدير بالذكر أنّ الأردن يمتلك عدداً كبيراً من الصادرات إلى بقية أسواق العالم.

وقد بلغ مجموع ضرائب الدخل التي تمّ دفعها من كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان (١.٣١) مليار دينار خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، بمتوسط بلغ (٣٢٩) مليون دينار سنوياً، في حين بلغ مجموع الضرائب التي تمّ دفعها من قبل القطاع المالي في الفترة نفسها (مليار دينار)

بمتوسط (٢٥٢) مليون دينار سنوياً، بينما بلغت الضرائب التي تم دفعها من قبل القطاع الصناعي للفترة ذاتها ما قيمته (١٦٠) مليون دينار بمتوسط (٤٠) مليون دينار سنوياً، والرسم التوضيحي الآتي يبين التوزيع النسبي للضريبة المدفوعة من الشركات المساهمة العامة حسب كل قطاع للفترة (٢٠١١-٢٠١٤).



الرسم التوضيحي 3: التوزيع النسبي للضريبة المدفوعة من الشركات المساهمة العامة حسب كل قطاع للفترة

(٢٠١١-٢٠١٤) (المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦)

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة:

(١-٣) تمهيد:

(٢-٣) منهجية الدراسة.

(٣-٣) مجتمع الدراسة وعينتها.

(٤-٣) مصادر جمع البيانات.

(٥-٣) أدوات الدراسة.

(٦-٣) صدق أداة الدراسة.

(٧-٣) صدق أداة الدراسة.

(٨-٣) إختبار ثبات أداة الدراسة.

(٩-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة:

#### (١-٣) تمهيد:

يتناول هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة، كما يتضمن تحديد نوع الدراسة وطبيعتها، والمنهج المتبع والأساليب والاستراتيجيات المتبعة. علاوة على ذلك، يستعرض هذا الفصل مصادر جمع البيانات المستخدمة، والطرق والإجراءات المتبعة في الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها واستعراض تصميم أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها.

#### (٢-٣) منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوعها، والتمثل في طرق التقدير الضريبي وفق قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤، وأثره على التحصيل الضريبي، إذ قام الباحث ببناء استبانة لقياس المتغير المستقل وأبعاده والتمثل في طرق التقدير الضريبي وفق قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤، والمتغير التابع للتحصيل الضريبي، للتوصل إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها؛ بغية الوصول إلى نتائج ذات أهمية يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة.

### (٣-٣) مجتمع الدراسة وعيئتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المدققين الضريبيين، ومدققي الحسابات والمفوضين الضريبيين، في حين بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (١٦٠) مدققاً ومفوضاً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، كما تم توزيع ١٦٠ استبانة، تم استرجاع (١٥٦) منها، واستثناء (١٢) استبانة لعدم صلاحيتها، وكان عدد الاستبانات الصالح للتّحليل (١٤٤) استبانة، بنسبة (٩٠%) من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها.

### (٤-٣) مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات اللازمة لبلوغ أهداف الدراسة، والتي تتمثل

فيما يلي:

#### أولاً: المصادر الثانوية

وهي البيانات المنشورة في الدراسات السابقة والأبحاث والدوريات العلمية والكتب العلمية والمقالات المحكّمة وأطاريح الدكتوراه العربية منها والأجنبية. فضلاً عن شبكة المعلومات العنكبوتية والإحصائيات والنشرات المتعلقة حول موضوع الدراسة ومتغيراتها.

#### ثانياً: المصادر الأولية

اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على استبانة تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة وبشكل ينسجم مع أسئلتها ومشكلتها، ومع ضمان تضمين كافة المحاور التي تضمنها الإطار النظري، وتألفت أداة الدراسة (الاستبانة) من جزأين: الأول: يتألف من المعلومات الخاصة بالمستجيبين. والثاني:

يتضمّن الفقرات والعبارات الخاصّة بأبعاد الدّراسة ومتغيّراتها، مع مراعاة وضوح الفقرات وترباطها وتسلسلها وتماسكها، مع التّأكد من عدم وجود أيّة صعوبة أثناء تعبيّتها.

### (٥-٣) أداة الدّراسة:

تمّ بناء استبانة للإجابة عن أسئلة الدّراسة واختبار فرضيّاتها، والتي تتألّف من الأقسام الآتية:

القسم الأوّل: يتضمّن هذا القسم البيانات الديموغرافيّة لأفراد عيّنة الدّراسة، وهي: النّوع الاجتماعيّ، والتّخصّص، والمؤهل العلميّ، والشّهادات المهنيّة، وطبيعة العمل، وسنوات الخبرة.

القسم الثّاني: ويتضمّن هذا القسم متغيّرات الدّراسة وأبعادها، وقد تمّ تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: ويشمل العبارات الخاصّة بالتّشريعات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ.

المحور الثّاني: ويتألّف من العبارات المتعلّقة بالتّدقيق الضّريبيّ وأثره على التّحصيل الضّريبيّ.

المحور الثّالث: ويتضمّن العبارات المتعلّقة بالمحفّزات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ.

وقد تمّ الاستناد إلى محتوى قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) واتبعت الاستبانة

أسلوب القياس الإدراكيّ المعتمد على قياس ليكرت الخماسيّ لتحديد أوزان الفقرات؛ لقياس كلّ بعد من

أبعاد الدّراسة، إذ تُبيّن هذه الأوزان تصوّرات أفراد عيّنة الدّراسة تجاه أيّة فقرة من فقرات الدّراسة، وللكشف

عن المستوى العامّ والأهميّة النسبيّة لفقرات الدّراسة وأهميّتها، والجدول الآتي يوضّح مقياس ليكرت

الخماسيّ المستخدم:

جدول ٤: مقياس ليكرت الخماسي المتبع

غير موافق على الإطلاق	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
١	٢	٣	٤	٥

ولوصف قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة وفقراتها، تمّ استخدام المعادلة الآتية لحساب

طول الفئة لثلاثة مستويات، وهي مرتفع ومتوسط وضعيف:

الدرجة العليا - الدرجة الدنيا

طول الفئة =

3

وعليه، فقد تمّ احتساب طول الفئة تبعاً للمعادلة السابقة كما يلي:

$$\text{طول الفئة} = (1-5) \div 3 = 1.33$$

لذلك، فإنّ السُّلم التّصنيفي سيكون كما يلي:

- من (١ - أقل من ٢.٣٤) تكون الدرجة منخفضة.

- من (٢.٣٤ - أقل من ٣.٦٧) تكون الدرجة متوسطة.

- من (٣.٦٧ - ٥) تكون الدرجة مرتفعة.

### (٦-٣) صدق أداة الدراسة:

تمّ اختبار صدق الأداة الظاهريّ من خلال عرضها على عدد من المحكّمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء الهيئة التدريسيّة في مختلف الجامعات الأردنيّة، والبالغ عددهم (٨) محكّمين وقد ذكرت أسماءهم ورتبهم العلميّة في ملحق (٢)، وذلك بغية التّعرف على مقترحاتهم وآرائهم حول صلاحية استخدام أداة الدراسة لجمع البيانات ووضوحها وتماسكها، أو إبداء أيّة ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلّق بالحذف أو التّعديل أو الإضافة، وتمّ أخذ آراء جميع المحكّمين وتعديلاتهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتعديل الاستبانة وفقاً لها لتخرج بصورتها النهائيّة ملحق (١).

### (٧-٣) اختبار ثبات أداة الدراسة:

تمّ التأكّد من ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار معامل كرونبيخ ألفا ( Cronbach coefficient)، إذ يمكن الحكم على قبول النتيجة في حال كون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيّاً، إذا كانت قيمة كرونبيخ ألفا تفوق (٠.٦٠) (sekaran, 2006:311)، وكلّما اقتربت قيمة المعامل من (١) كلما دلّ هذا على تمثّع أداة الدراسة بمعامل ثبات أعلى، والجدول الآتي يوضّح قيم معامل كرونبيخ ألفا لأبعاد الدراسة والاستبيان ككلّ:

جدول ٥: قيم معامل الاتّساق الدّاخليّ كرونبيخ ألفا لأبعاد الدراسة ولأداة ككلّ

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
	التحصيلات الضريبيّة	٦	٠.٧٩٢
١	التشريعات الضريبيّة وأثرها على التّحصيل الضريبيّ	١٢	٠.٩٣٦

٠.٩٣١	١٣	التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي	٢
٠.٩٢٩	١١	المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي	٣
٠.٩٦٤	٣٦	الأداء ككل	-

وتشير النتائج إلى أن معامل الاتساق الداخلي لجميع أبعاد الدراسة ولأداة ككل أكبر من (٠.٦٠)؛ مما يدل على تمتعها بثبات جيد، مما يعكس صلاحية أداة الدراسة على تحقيق الأهداف المرجوة.

### (٨-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، كما تم إجراء الأساليب الإحصائية الآتية:

١. مقاييس الإحصاء الوصفي (descriptive statistic) والمتمثلة باستخراج النسب المئوية والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة.

٢. مقاييس النزعة المركزية المتمثلة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على تصورات أفراد عينة الدراسة حول أبعادها وعبارات كل منها.

٣. معامل الاتساق الداخلي (Cronbach alfa): لقياس ثبات أداة الدراسة.

٤. اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T- Test) للتأكد من انعكاس المتغير المستقل على المتغير التابع.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(١-٤) تمهيد:

(٢-٤) تحليل خصائص عينة الدراسة:

(٣-٤) تحليل فقرات الاستبانة:

(٤-٤) اختبار فرضيات الدراسة:

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### (١-٤) تمهيد:

يقدم هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لبيانات الدراسة، ووصفاً لخصائص أفراد عينة الدراسة، وسيستعرض الفصل الحالي جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التحليل الإحصائي للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات.

#### (٢-٤) تحليل خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة:

جدول ٦: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	133	92.4%
	أنثى	11	7.6%
	المجموع	١٤٤	١٠٠%
المؤهل العلمي	دبلوم	38	26.4%
	بكالوريوس	83	57.6%
	ماجستير	23	16.0%
	المجموع	١٤٤	١٠٠%
التخصص	حاسوب	23	16.0%

%31.9	46	محاسبة	
%8.3	12	اقتصاد	
%38.9	56	علوم مالية ومصرفية	
%4.9	7	أخرى	
<b>%100</b>	<b>144</b>	<b>المجموع</b>	
%36.1	52	JCPA	الشهادات المهنية
%20.8	30	CMA	
%10.4	15	CPA	
%32.6	47	أخرى	
<b>%100</b>	<b>144</b>	<b>المجموع</b>	
%59.0	85	مدقق ضريبي	طبيعة العمل
%22.2	32	مدقق حسابات	
%18.8	27	مفوض ضريبي	
<b>%100</b>	<b>144</b>	<b>المجموع</b>	
%5.6	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
%32.6	47	6-10 سنوات	
%25.7	37	11-15 سنة	
%36.1	52	أكثر من 15 سنة	
<b>%100</b>	<b>144</b>	<b>المجموع</b>	

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- النوع الاجتماعي: بلغت نسبة الذكور (٩٢.٤%)، بينما نسبة الإناث (٧.٦%)
- المؤهل العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس بمقدار (٨٣) فرداً، وبنسبة مئوية (٥٧.٦%)، بينما حملة شهادة الماجستير الأقل تكراراً بمقدار (٢٣) فرداً وبنسبة مئوية (١٦.٠%).
- التخصص العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة هم من العلوم المالية والمصرفية بمقدار (٥٦) فرداً وبنسبة مئوية (٣٨.٩%)، بينما من التخصصات الأخرى التي لم تُذكر، فكانوا الأقل تكراراً بمقدار (٧) أفراد، وبنسبة مئوية (٤.٩%).
- طبيعة العمل: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة للمدقق الضريبي بمقدار (٨٥) فرداً وبنسبة مئوية (٥٩.٠%)، بينما المفوض الضريبي، فكانوا الأقل تكراراً بمقدار (٢٧) فرداً، وبنسبة مئوية (١٨.٨%).
- الشهادات المهنية: تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (JCPA) بمقدار (٥٢) فرداً، وبنسبة مئوية (٣٦.١%)، بينما (١٠.٤%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (CPA)، وعدددهم (15) فرد.
- سنوات الخبرة: تبين أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة للذين تتراوح خبرتهم بين أكثر من ١٥ سنة بمقدار (٥٢) فرداً، وبنسبة مئوية (٣٦.١%)، بينما الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات كانوا الأقل تكراراً بمقدار (٨) أفراد، وبنسبة مئوية (٥.٦%).

#### (٣-٤) تحليل فقرات الاستبانة:

يتضمّن هذا القسم وصفاً لأبعاد الدراسة، إذ تمّ احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعياريّة لكافة الأبعاد، والجدول الآتي يبيّن ذلك:

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لأبعاد الدراسة وللأداة ككلّ

الرتبة	الأهميّة النسبيّة	الانحراف المعياريّ	المتوسط الحسابيّ	أبعاد الدراسة
١	مرتفعة	0.685	3.96	التحصيلات الضريبية
<b>المتغير المستقل</b>				
٢	متوسطة	1.034	3.29	التشريعات الضريبية وأثرها على التّحصيل الضريبيّ
١	متوسطة	1.028	3.44	التّدقيق الضريبيّ وأثره على التّحصيل الضريبيّ
٣	متوسطة	1.006	3.23	المحفّزات الضريبية وأثرها على التّحصيل الضريبيّ
	متوسطة	٠.902	3.33	المقياس العامّ

يظهر من الجدول (٧)، أنّ المتوسط التحصيلات الضريبية بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ المتوسط

الحسابيّ الكليّ (٣.٩٦)، والانحراف المعياريّ (٠.٦٨٥)، أنّ المتوسط الكليّ للمقياس العامّ جاء بدرجة

متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابيّ الكليّ (٣.٣٣)، والانحراف المعياريّ (٠.٩٠٢)، وتراوح

المتوسطات الحسابية بين (٣.٢٣-٣.٤٤) على مقياس (ليكرت) الخماسيّ، واحتلّ بُعد (التّدقيق الضريبيّ

وأثره على التّحصيل الضريبيّ) المرتبة الأولى بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٤٤)، وانحراف معياريّ

(١.٠٢٨)، في حين جاء بُعد (المحفّزات الضريبية وأثرها على التّحصيل الضريبيّ) في المرتبة الأخيرة

بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٢٣)، وانحراف معياريّ (١.٠٠٦).

## التحصيلات الضريبية:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية

لفقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

جدول ٥: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١	وجود رقابة ضريبية مناسبة تسعى لاكتشاف حالات المخالفات وفرض العقوبات المناسبة لضمان عملية التحصيل الضريبي.	4.08	0.889	مرتفعة	٢
٢	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى خفض معدلات التهرب الضريبي لدعم عملية التحصيل الضريبي.	4.40	0.777	مرتفعة	١
٣	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى تنمية عملية الوعي المجتمعي حول أهمية التحصيلات الضريبية	3.81	1.026	مرتفعة	٥
٤	تسعى دائرة الضريبة والدخل بشكل جاد الى نحو بناء علاقات تتميز بالثقة بين المكلف والادارة الضريبية لدعم الإيرادات الضريبية.	3.93	1.008	مرتفعة	٤
٥	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى بناء نظام ضريبي عادل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الاقبال على الوفاء بالضرائب.	3.96	0.852	مرتفعة	٣
٦	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى سن القوانين والانظمة لفرض الإيرادات الضريبية على الاطراف المستوفية لها والصرامة في تجميعها	3.59	1.248	متوسطة	٦
	<b>التحصيلات الضريبية</b>	3.96	0.685	مرتفعة	

يبين الجدول (٦) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣.٥٩-٤.٤٠)، حيث جاءت

الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى خفض معدلات التهرب الضريبي

لدعم عملية التحصيل الضريبي." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٠) وبانحراف المعياري

(0.777) درجة " مرتفعة"، وجاءت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على " تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى

سن القوانين والانظمة لفرض الإيرادات الضريبية على الاطراف المستوفية لها والصرامة في تجميعها."

في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٩)، وبالانحراف المعياري (١.٢٤٨) بدرجة "متوسطة"،  
وبلغ المتوسط الحسابي التحصيلات الضريبية ككل (٣.٩٦) وبالانحراف المعياري (٠.٦٨٥) بدرجة "  
مرتفعة".

### البعد الأول: التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتبة ودرجة الأهمية  
لفقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول ٨: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الأول

الرتبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
٥	متوسطة	1.351	3.41	ساهم تعديل القانون لسنة ٢٠١٤ في تحسين التحصيل الضريبي	١
٩	متوسطة	1.415	3.11	إجراءات وقانون ضريبة الدخل واضحة في تحديد ضريبة الدخل	٢
٨	متوسطة	1.315	3.16	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل مناسبة للتحصيل من المكلفين	٣
١٠	متوسطة	1.372	3.08	فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمة يؤثر على التحصيل الضريبي	٤
٧	متوسطة	1.327	3.38	يساهم التهرب الضريبي بشكل واضح على الإيرادات الضريبية	٥
٣	متوسطة	1.301	3.49	تقوم دائرة ضريبة الدخل بتقييم سياساتها المتبعة بالتحصيل الضريبي بشكل دائم	٦
٢	متوسطة	1.348	3.51	حقق صدور القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ثم القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤ وتعديل ليصبح ٣٤ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤	٧

				ويسري العمل به اعتبارًا من ٢٠١٩/١/١	
١٢	متوسطة	1.455	2.95	الرّبط بين قرارات ضريبة الدّخل وضريبة المبيعات يؤثّر على التّحصيل الضريبيّ	٨
٦	متوسطة	1.323	3.39	تغليظ الغرامات على المتهرّبين من الضّريبة يؤثّر بشكل كبير على الإيرادات الضّريبية	٩
٤	متوسطة	1.326	3.43	تمّ تعديل نسبة شريحة ضريبة الدّخل حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصّناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطه. هل أدّى ذلك إلى زياده التّحصيل الضريبيّ	١٠
١	متوسطة	1.279	3.54	عدم لجوء الدّائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدّائرة يؤدّي إلى زياده التّحصيل	١١
١١	متوسطة	1.365	3.06	تبتكر دائرة ضريبة الدّخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التّهرب الضريبيّ	١٢
	<b>متوسطة</b>	<b>1.034</b>	<b>3.29</b>	<b>المقياس العامّ</b>	

يظهر من الجدول (٨)، أنّ المتوسط الكليّ لبُعد التّشريعات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضريبيّ جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ كليّ لهذا البُعد بلغ (٣.٢٩)، وانحراف معياريّ (١.٠٣٤). واحتلّت الفقرة (١١) التي تنصّ على: "عدم لجوء الدّائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدّائرة يؤدّي إلى زياده التّحصيل"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٥٤)، وانحراف معياريّ (١.٢٧٩)، في حين جاءت الفقرة (٧) التي تنصّ على: "حقّق صدور القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ثمّ القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعُدّل ليصبح ٣٤ لسنة ٢٠١٤ ويسري العمل به اعتبارًا من ٢٠١٩/١/١"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البُعد، بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٥١)،

وانحراف معياري (١.٣٤٨). وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (٦) التي تنصُّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدخل بتقييم سياساتها المتَّبعة بالتَّحصيل الضَّرْبِيَّ بشكل دائم"، بمتوسَّط حسابيِّ بلغ (٣.٤٩)، وانحراف معياريِّ (١.٣٠١). في حين جاءت في المرتبة الرَّابِعة الفقرة (١٠) والتي تنصُّ على "تمَّ تعديل نسبة شريحة ضريبة الدَّخْل حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصَّنَاعِي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطه، هل أدَّى ذلك لزياده التَّحصيل الضَّرْبِيَّ؟"، بمتوسَّط حسابيِّ بلغ (٣.٤٣)، وانحراف معياريِّ (١.٣٢٦). وجاءت في المرتبة التَّاسِعة الفقرة (٢) والتي تنصُّ على "إجراءات وقانون ضريبة الدَّخْل واضحة في تحديد ضريبة الدَّخْل"، بمتوسَّط حسابيِّ (٣.١١)، وانحراف معياريِّ (١.٤١٥). في حين جاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (٤) والتي تنصُّ على "فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمَّة يؤثِّر على التَّحصيل الضَّرْبِيَّ" بمتوسَّط حسابيِّ (٣.٠٨)، وانحراف معياريِّ (١.٣٧٢). وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١٢) والتي تنصُّ على "تبتكر دائرة ضريبة الدَّخْل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التَّهْرَب الضَّرْبِيَّ"، بمتوسَّط حسابيِّ (٣.٠٦)، وانحراف معياريِّ (١.٣٦٥). في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٨) والتي تنصُّ على "الرَّيْب بين قرارات ضريبة الدَّخْل وضريبة المبيعات يؤثِّر على التَّحصيل الضَّرْبِيَّ" بمتوسَّط حسابيِّ (٢.٩٥)، وانحراف معياريِّ (١.٤٥٥).

## البُعد الثاني: التّدقيق الضّربيّ وأثره على التّحصيل الضّربيّ:

يستعرض الجدول الآتي المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات هذا البُعد، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

جدول ٩ : المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات البُعد الثاني

الرّقم	الفقرات	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبيّة	الرّتبة
١	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل ومن خلال مديرية مكافحة التّهرب الضّربيّ ساهمت بالتزام المكلفين وبالتالي زيادة التّحصيل	3.14	1.382	متوسّطة	١٢
٢	إجراءات مديرية مكافحة التّهرب الضّربيّ زادت من التّهرب الضّربيّ وانعدام النّقة بين دائرة ضريبة الدّخل والمكلفين وبالتالي انخفاض التّحصيل الضّربيّ	3.18	1.382	متوسّطة	١٠
٣	يحتسب دخل المكلف لغايات الضريبة على أساس الاستحقاق المحاسبي ممّا يزيد من التّحصيل الضّربيّ	3.18	1.382	متوسّطة	٩
٤	للبنك أن يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات المعلّقة في سنة قبضها وذلك وفق التّعليمات التّفيذيّة التي تصدر لهذه الغاية ممّا يزيد من التّحصيل الضّربيّ	2.93	1.417	متوسّطة	١٣
٥	يؤدّي اعتماد نماذج الإقرارات الضّربيّة والإشعارات والمذكّرات وأيّة نماذج أخرى يراها ضروريّة لتنفيذ أحكام هذا القانون من العوامل التي تزيد من التّحصيل الضّربيّ	3.39	1.473	متوسّطة	٧
٦	ينعكس التزام المكلف بتنظيم السجّلات والمستندات والبيانات الماليّة اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقّة عليه شريطة أن تكون معدّة وفق معايير المحاسبة الدوليّة ومدقّقة ومصادقًا عليها من محاسب قانوني وبالاحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التّحصيل الضّربيّ	3.16	1.500	متوسّطة	١١
٧	استخدام المدقّق لأجهزة الحاسوب في تنظيم سجّلاته ومستنداته وبياناته الماليّة يزيد من التّحصيل الضّربيّ	3.36	1.526	متوسّطة	٨
٨	توضيح الأسس التي تمّ الاستناد إليها في التّدقيق يزيد من التّحصيل الضّربيّ	3.61	1.349	متوسّطة	٥

٩	قيام الدائرة بإصدار قرار تقدير أولي تحدّد فيه قيمة الضريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضريبي	3.91	1.343	مرتفعة	١
١٠	عدم وعي المكلفين المتهرّبين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً	3.80	1.299	مرتفعة	٣
١١	استعمال أساليب احتيالية وغشّ وتزوير أو تقديم بيانات وهمية يؤدّي إلى تخفيض التّحصيل الضريبي	3.53	1.348	متوسطة	٦
١٢	تقوم دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بحاسبة المقاولات اما حسب الضريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل	3.67	1.369	متوسطة	٤
١٣	تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأولي والإداري ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم	3.83	1.223	مرتفعة	٢
<b>المقياس العامّ</b>		<b>3.44</b>	<b>1.028</b>	<b>متوسطة</b>	

يظهر من الجدول (٩)، أن المتوسط الكليّ لبعد التّدقيق الضريبي وأثره على التّحصيل الضريبيّ جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ كليّ لهذا البعد بلغ (٣.٤٤)، وانحراف معياريّ (١.٠٢٨). واحتلّت الفقرة (٩) التي تنصّ على: "قيام الدائرة بإصدار قرار تقدير أوليّ تحدّد فيه قيمة الضريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبيّ خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضريبيّ"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٩١)، وانحراف معياريّ (١.٣٤٣)، في حين جاءت الفقرة (١٣) التي تنصّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأوليّ والإداريّ ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم"، في المرتبة الثّانية بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٨٣)، وانحراف معياريّ (١.٢٢٩). وجاء بالمرتبة الثّالثة الفقرة (١٠) التي تنصّ على: "عدم وعي المكلفين المتهرّبين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً"، بمتوسط حسابيّ بلغ (٣.٨٠)، وانحراف معياريّ (١.٢٢٩). في حين جاء بالمرتبة الرّابعة الفقرة (١٢) والتي تنصّ على: "تقوم دائرة

ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بمحاسبة المقاولات اما حسب الضريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣.٦٧)، وانحراف معياريّ (١.٣٦٩). وجاء بالمرتبة العاشرة الفقرة (٢) والتي تنصّ على: " إجراءات مديرية مكافحة التّهريب الضريبيّ زادت من التّهريب الضريبيّ وانعدام التّقة بين دائرة ضريبة الدّخل والمكفّين وبالتالي انخفاض التّحصيل الضريبيّ"، بمتوسّط حسابيّ (٣.١٨)، وانحراف معياريّ (١.٣٨٢). في حين جاء بالمرتبة الحادية عشر الفقرة رقم (٦) والتي تنصّ على: "ينعكس التزام المكلف بتنظيم السجّلات والمستندات والبيانات الماليّة اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقّة عليه شريطة أن تكون معدّة وفق معايير المحاسبة الدوليّة ومدقّقة ومصادقًا عليها من محاسب قانوني وباحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التّحصيل الضريبيّ" بمتوسّط حسابيّ (٣.١٦)، وانحراف معياريّ (١.٥٠٠). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١) والتي تنصّ على: "سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل ومن خلال مديرية مكافحة التّهريب الضريبيّ ساهمت بالتزام المكفّين وبالتالي زيادة التّحصيل"، بمتوسّط حسابيّ (٣.١٤)، وانحراف معياريّ (١.٣٨٢). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤) والتي تنصّ على: " للبنك أن يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات المعلّقة في سنة قبضها وذلك وفق التّعليمات التّنفيذيّة التي تصدر لهذه الغاية ممّا يزيد من التّحصيل الضريبيّ"، بمتوسّط حسابيّ (٢.٩٣)، وانحراف معياريّ (١.٤١٧).

البعد الثالث: المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية

لفقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

جدول ١٠: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١	يؤدي تقسيط المبلغ المستحق على المكاف وفق الشروط والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية ولأسباب مبررة إلى زيادة التحصيل الضريبي	3.92	1.238	مرتفعة	١
٢	دائرة ضريبة الدخل زادت من التحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التقسيط وشروطه	3.44	1.432	متوسطة	٤
٣	تخفيض الإعفاءات الشخصية تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي	3.45	1.327	متوسطة	٣
٤	أدت الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى زيادة التحصيلات الضريبية	3.47	1.290	متوسطة	٢
٥	تعد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدود عادلة وشاملة	3.26	1.428	متوسطة	٧
٦	تشجع الحوافز الضريبية التي يتضمنها قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى تشجيع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير	3.26	1.384	متوسطة	٦
٧	تحفز غرامة تأخير الدفع المكاف على	3.33	1.301	متوسطة	٥

				سرعة دفع المستحق عليه	
٨	متوسطة	1.390	3.20	يؤدي منح المكلف للإعفاءات الضريبية المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثم زيادة التخصيلات الضريبية	٨
١١	متوسطة	1.273	2.56	يؤدي منح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الأجنبية داخل البلد إلى زيادة التخصيلات الضريبية	٩
٩	متوسطة	1.164	2.97	يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة	١٠
١٠	متوسطة	1.237	2.65	يؤدي تنزيل أي مبلغ دفع خلال الفترة الضريبية باعتباره تبرعاً دون نفع شخصي لأي من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	١١
	<b>متوسطة</b>	<b>1.006</b>	<b>3.23</b>	<b>المقياس العام</b>	

يظهر من الجدول (١٠)، أن المتوسط الكلي لبُعد المحفزات الضريبية وأثرها على التخصيل الضريبي جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي كلي لهذا البُعد بلغ (٣.٢٣)، وانحراف معياري (١.٠٠٦). واحتلت الفقرة (١) التي تنص على: "يؤدي تقسيط المبلغ المستحق على المكلف وفق الشروط والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية ولأسباب مبررة إلى زيادة التخصيل الضريبي"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٩٢)، وانحراف معياري (١.٢٣٨)، في حين جاءت الفقرة (٤) التي تنص على: "أدت الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى زيادة التخصيلات الضريبية"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البُعد، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٧)، وانحراف معياري

(١.٢٩٠). وجاء بالمرتبة الثالثة الفقرة (٣) التي تنصّ على: " تخفيض الإعفاءات الشخصية يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي"، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٥)، وانحراف معياري (١.٣٢٧). في حين جاء بالمرتبة الرابعة الفقرة (٢) والتي تنصّ على: "دائرة ضريبة الدخل زادت من التحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التفسير وشروطه"، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٤)، وانحراف معياري (١.٤٣٢). وجاء بالمرتبة الثامنة الفقرة (٨) والتي تنصّ على: "يؤدي منح المكلف للإعفاءات الضريبية المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثمّ زيادة التحصيلات الضريبية"، بمتوسط حسابي (٣.٢٠)، وانحراف معياري (١.٣٩٠). في حين جاء بالمرتبة التاسعة الفقرة رقم (١٠) والتي تنصّ على: "يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة" بمتوسط حسابي (٢.٩٧)، وانحراف معياري (١.١٦٤). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١١) والتي تنصّ على: "يؤدي تنزيل أيّ مبلغ دفع خلال الفترة الضريبية باعتباره تبرعاً دون نفع شخصي لأيّ من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية"، بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، وانحراف معياري (١.٢٣٧). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٩) والتي تنصّ على يؤدي منح الإعفاءات الضريبة للمشاريع الأجنبية داخل البلد إلى زيادة التحصيلات الضريبية" بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وانحراف معياري (١.٢٧٣).

### الجدول رقم (١١)

ملخص نتائج تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى

النموذج	R	R <sup>2</sup>	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	٠.126	0.016	٠.013	٠.69061

يظهر من الجدول رقم (11) أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) في التحصيلات الضريبية والمتغير التابع (التحصيلات الضريبية)، حيث بلغ (R) (٠.١٢٦)، وبلغ معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (١.٦٠%)، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة فسرت (١.٦٠%) في نسبة التباين في المتغير التابع.

يبين الجدول رقم (١٢) تحليل تباين الانحدار المتعدد

### الجدول رقم (١٢)

تحليل تباين الانحدار ANOVA

النموذج ١	Sum of Squares	d.f	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.056	4	0.264	0.553	0.697
Residual	65.817	138	0.477		
Total	66.873	142			

يتضح من نتائج جدول رقم (١٢)، تقبل فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على عدم وجود أثر للعوامل المتعلقة بقانون ضريبية الدخل (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) في تحصيلات الضريبية. لأن معنوية (Sig.) F وقيمتها (0.697) وهي أكبر من (٠.٠٥). لذلك يكون نموذج الانحدار غير ملائم لقياس العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

كذلك يوضح الجدول رقم (١٣) نتيجة تحليل الانحدار

الجدول رقم (١٣)

نتيجة تحليل الانحدار (Coefficients) للفرضية

Sig*	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار
		Beta.	Std. Error	B	
.000	17.029		.224	3.815	(Constant)
.806	-.246-	-.137-	.370	-.091-	التشريعات الضريبية
.975	-.032-	-.020-	.469	-.015-	التدقيق الضريبي
.638	-.472-	-.276-	.400	-.189-	المحفزات الضريبية
.778	.282	.432	1.169	.330	ضريبة الدخل

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يبين الجدول رقم (13) أن المتغيرات المستقلة (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) ليس لها تأثير في المتغير التابع (التحصيلات الضريبية، حيث ان جميع قيم (Sig) للعوامل ضريبة الدخل اكبر من ٠.٠٥ وهذا يدل على عدم وجود اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع

(٤-٤) اختبار فرضيات الدراسة:

- نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتشريعات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبه الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤".

وللتأكد من تأثير التشريعات الضريبية في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول ١٤: نتائج اختبار (ت) للعينّة الواحدة لاختبار الفرضيّة الأولى

قيمة الاختبار = ٣						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرّية	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	العينّة	
0.001	3.40	143	1.03358	3.2928	144	التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

يتبيّن من الجدول أعلاه، أنّ قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) قد بلغت (٣.٤٠) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠١) ممّا يعني رفض الفرضيّة العدميّة وقبول الفرضيّة البديلة، والتي تنصّ على أنّه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتشريعات الضريبية المعدّلة بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٢٠١٤/٣٤".

- نتائج اختبار الفرضيّة الثّانية والتي تنصّ على أنّه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند

مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتّدقيق الضريبيّ بموجب قانون ضريبه الدّخل رقم ٢٠١٤/٣٤.

وللتأكّد من تأثير التّدقيق الضريبيّ في التّحصيل الضريبيّ، تمّ إجراء اختبار (ت) للعينّة الواحدة

والجدول الآتي يبيّن ذلك:

جدول ١٥: نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة لاختبار الفرضية الثانية

قيمة الاختبار = ٣						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينه	
0.000	5.107	143	1.02820	3.4376	144	التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) قد بلغت (5.107) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٠٠) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤ على التحصيل الضريبي".

نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٢٠١٤ / ٣٤ التحصيل الضريبي".

وللتأكد من تأثير المحفزات الضريبية في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينه

الواحدة والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول ١٦: نتائج اختبار (ت) للعينّة الواحدة لاختبار الفرضيّة الثالثّة

قيمة الاختبار = ٣						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرّية	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	العينّة	
0.007	2.719	143	1.00591	3.2279	144	المحفّزات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

يتبيّن من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) قد بلغت

(٢.٧١٩) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٧) مما يعني رفض الفرضيّة العدميّة وقبول

الفرضيّة البديلة والتي تنصّ على أنّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للمحفّزات الضّريبية بموجب قانون ضريبه الدّخل رقم ٣٤/٢٠١٤".

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

(١-٥) نتائج الدراسة:

(٢-٥) التوصيات:

(٣-٥) اقتراحات الدراسات المستقبلية:

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

#### (١-٥) نتائج الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن بُعد التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٤) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) يحمل في طياته القوانين والتشريعات اللازمة لعمليات التحقيق في السجلات المحاسبية وفحص البيانات المالية، إلى جانب تضمينه القوانين التي تضمن إعداد البيانات المحاسبية تبعاً لمبادئ المحاسبة المقبولة. من ناحية أخرى، يرى أفراد عينة الدراسة بأن التشريعات المتعلقة في التدقيق الضريبي في قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤)، تنص على أن جميع المكلفين -سواءً أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين، فإنهم يخضعون لعمليات التدقيق الضريبي للتأكد من صحة الوثائق والسجلات المحاسبية وموثوقيتها.

تلاه بعد التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبدرجة متوسطة، وتفسر هذه النتيجة على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) قد جسّد مفاهيم السياسة الضريبية في كافة القواعد القانونية التي تنظم آلية فرض الضرائب وكيفية تطبيقها، وتحديد الفئات الخاضعة لقانون ضريبة الدخل، إلى جانب تحديد الوعاء الضريبي والواقعة القانونية أو المالية، والتمتعن في هذا القانون يرى بأن المشرع قد اتخذ كافة الإجراءات لتحديد الجهات الخاضعة لضريبة الدخل، ونسب هذه الضريبة بكلّ دقة ووضوح.

في حين جاء بُعد المحفّزات الضريبية وأثرها على التّحصيل الضريبي في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٣) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أنّ أفراد عينة الدراسة يرون بأنّ قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) لم يتضمّن بشكل كافٍ الحوافز الضريبية التي تُعتبر إحدى أهمّ أدوات السياسة الضريبية، والتي من شأنها تحفيز الاستثمار والتّشجيع على دفع الضريبة. كما أنّ هذا القانون لم يتضمّن أهمّ أنواع الحوافز الضريبية كإهلاك المعجّل وترحيل الخسائر والمعدّلات التميّزية ومنح الاستثمار.

علاوة على ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كافّة أبعاد الدراسة، والمتمثّلة في (التّشريعات الضريبية، والتّدقيق الضريبي، والمحفّزات الضريبية) وتعزى هذه النتائج إلى الأهميّة التّكاملية لكلّ منها، ولاعتماد كلّ بعد على الآخر، فمن غير الممكن أن يتمّ تشريع أيّة سياسة ضريبية دون التّطرّق وتخصيص بعضها للتّدقيق الضريبي وتحديد آليته وصلاحيّات المدقّق، كذلك الأمر فيما يتعلّق بالمحفّزات الضريبية، إذ من الصّعب عدم وضع أيّة حوافز ضريبية في أيّ تشريع ضريبيّ لدلالته على عدم عدالته، وضعف تشجيعه على الاستثمار.

علاوة على ذلك، فقد توصّلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتّشريعات الضريبية المعدّلة بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٢٠١٤/٣٤ مع التّحصيل الضريبيّ، وتعزى هذه النتيجة إلى أنّ التّشريعات الضريبية وتحديد الجهات المكلفة بدفع الضريبة وقيمتها وإعداد الإقرارات الضريبية وإلزام المكلفين بدفعها خلال مدّة زمنية محدّدة، وتشريع السياسات الضريبية اللاّزمة حول التّهريب الضريبيّ وكيفية مكافحته، من شأنها المساهمة في تشجيع الأفراد على الالتزام بدفع ضريبة الدّخل، وبالتالي يزيد التّحصيل الضريبيّ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (النمر، ٢٠١٧) التي أشارت إلى أنّ التّغييرات في التّشريعات الضريبية في الأردنّ تؤثر بشكل إيجابي على إجماليّ الإيرادات

الضريبية، ودراسة (شخاترة، ٢٠٢٠) التي أظهرت أن المنظومة الضريبية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات متمثلة بالتشريعات الضريبية والتدقيق الضريبي تلعب دوراً كبيراً في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

فضلاً عن ذلك، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتدقيق الضريبي المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤، مع التحصيل الضريبي، وتعزى هذه النتيجة إلى أن التدقيق الضريبي يساهم في التأكد من التزام المؤسسات بالقوانين الضريبية ومراقبة شروط معالجة المشاكل الضريبية، وتقييم قابلية المؤسسة على استخدام الإمكانيات التي يقدمها المشرع الضريبي. من ناحية أخرى، يساهم التدقيق الضريبي في ضمان التوافق بين جميع التصرفات المالية للمكلفين والأنظمة والقوانين، واكتشاف الأخطاء ومعالجتها وإعداد الإحصائيات المطلوبة كنسب التهرب الوظيفي واتخاذ القرارات اللازمة بناءً عليها؛ مما يساهم في زيادة التحصيل الضريبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عوض، ٢٠١٨) التي أشارت إلى أن أساليب التدقيق الحديثة تؤثر وبشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

إلى جانب ذلك، أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمحفزات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٢٠١٤/٣٤ مع التحصيل الضريبي، وتعزى هذه النتائج إلى أن المحفزات الضريبية تؤدي دوراً مهماً في توظيف الضرائب كسياسة تشجيع الأشخاص على تطبيق سلوك معين، مما يساعد في تحقيق أهداف الدولة، كما تشجع المحفزات الضريبية على جذب الاستثمار، مما يجعل المستثمر يفكر بتكرار تجربته الاستثمارية في الدولة من خلال تنفيذ مشاريع أخرى، تعود بالفائدة على جميع أفراد الدولة. إلى جانب ذلك، تساهم المحفزات الضريبية في دعم الواردات من السلع الرأسمالية وتشجيع الصادرات لرفع احتياط الدولة من العملة الصعبة، مما يزيد من

إيرادات الدولة؛ نتيجةً لتنوع النشاط الاقتصادي فيها، كما تنعكس الآثار الإيجابية للمحفّزات الضريبية على توليد العديد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة المجتمعية وتحسين مستوى المعيشة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (متولي وأحمد، ٢٠١٧) التي أشارت إلى أنّ الحوافز الضريبية تُعتبر إحدى أهمّ وسائل التشريعات الضريبية المستخدمة لتشجيع الاستثمارات، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (البشيش، ٢٠١٨) التي وجدت أنّ قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) لا يساهم بالفعل في تشجيع الاستثمارات والحوافز التشجيعية.

## (٥-٢) التّوصيات:

تبعاً للنتائج التي تمّ التّوصّل إليها، توصي الدّراسة بما يلي:

- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وتممّيته، وتوضيح أهمّية الالتزام بدفع الضرائب في مواعيدها المستحقّة، وأثرها على إيرادات الدّولة؛ ممّا ينعكس إيجاباً على تمويل المشاريع الخدمية المقدّمة لهم.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الضريبيّة للوصول إلى خدمات ضريبيّة تتمتّع بدرجة عالية من الجودة، تعتمد على العدالة والشفافيّة وتطوير الخدمات الضريبيّة وتبسيطها وتجديدها باستمرار.
- العمل على تطوير السّيّاسات والتشريعات الضريبيّة التي تكفل وجود حوافز ضريبيّة من شأنها تعزيز وتشجيع الاستثمارات الخارجيّة والدّاخلية لما لها من انعكاسات إيجابيّة على الدّولة والمجتمع.
- تطوير الكوادر الوظيفيّة في دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات، وتزويدها بأحدث المهارات والخبرات والبرامج التّدريبية والتطوّرات التكنولوجية لتسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في تقديم الخدمات الضريبيّة

## (٥-٣) اقتراحات الدّراسات المستقبلية:

- دراسة أثر التشريعات الضريبيّة لقانون رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على التهرب الضريبيّ.
- دراسة أثر التشريعات الضريبيّة لقانون رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمارات.
- اثر الحوكمة الضريبيّة على الإيرادات الضريبيّة (دراسة حالة: دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات

(الأردنيّة)

## المراجع

### - المراجع العربية

احمد، ربا وعلي، محمد ومحمد، نشوان.(٢٠١٩). برنامج حساب ضريبة الدخل للموظفين باستخدام الفيجول بيسك وقاعدة البيانات الاكسس. *مجلة الرافدين للعلوم الحاسوب والرياضيات*.١٣(١): ٦٧-٥٣.

احمد، ميسون وحمد، بشير. (٢٠١٥). تقويم إجراءات الإقرار عن ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. ١٠(٣٠): ١٧٠-١٤٤.

اغا، نضال. (٢٠١٩). مقارنة الإيرادات الضريبية والزكوية وفقا لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (١٧) لعام (٢٠٠٤) وقانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لعام (٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

أمين، كويدي وعثمان، مداحي. (٢٠٢٠). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية*.٦(٢): ٢٩٦-٢٨٠.

البشيش، هشام. (٢٠١٨). اثر قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

عبدالعزيز، احمد. (٢٠١٦). دور الايرادات الضريبية كمصدر من مصادر التمويل لتنمية الاقتصادية. *مجلة الدراسات العليا*. ٦(٢٣): ٣٣٠-١٩٨.

بني فضل، جميل. (٢٠١٨). دور محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق العدالة الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

بني هاني، رشا. (٢٠١٩). اثر تحرير التجارة الزراعية على الايرادات الضريبية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة جرش، الأردن.

بودرومة، فهد. (٢٠١٨). تاثير تخطيط ضريبة الدخل على قيمة الشركة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد العربي بن المهيدي/ ام البواقي، الجزائر.

بوفرح، امنية ودادة، دليلة. (٢٠١٥). المداخلة حول اثر التحفيز الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر. الملتقى الوطني حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار. جامعة ام البواقي، الجزائر.

تير، وينب. (٢٠١٧). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر/ دراسة مقارنة بدول المغرب العربي/. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.

الجبوري، بتول والعزاوي، رائد. (٢٠١٩). ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في العراق: دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية. (٢٥)، ٨٣-١١٤.

جرتلي، نجبية. (٢٠١٨). فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.

جغام، محمد. (٢٠٢٠). دور الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر.

جغوف، ثلجة. (٢٠١٨). النموذج النظري لقرار التهرب من ضريبة الدخل. مجلة العلوم الانسانية. (٥٠)، ٢٧٧-٢٨٩.

حطيط، رنا. (٢٠١٦). عدالة الضريبة على القيمة المضافة، ط. ١، مكتبة زين الحقوقية والادبية.

الحلاق، محمد. (٢٠١٨). التشريع الضريبي. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

الحمدي، نادية. (٢٠١٧). اثر القوانين الضريبية على الايرادات العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

الدخيل، احمد وكريم، نادية. (٢٠١٦). الحوافز الضريبية وسيلة لدفع القطاع الخاص إلى توفير بيئة صديقة للعوق. مجلة جامعة تكريت للحقوق. العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الأول (المؤتمر الوطني الرابع). ١١٤-١٥٤.

الرواي، احمد. (٢٠١٩). اثر المحاسبة الرشيقة في تخطيط تكاليف الانتاج في الشركات الصناعية المساهمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

السعيد، أحلام. (٢٠١٥). التدقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر.

الشافعي، محمد. (٢٠١٧). الطوابط القانونية والفنية للضريبة على الدخل: دراسة مقارنة وتطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي. ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون.. اداة للإصلاح والتطوير). (٢)، ٣٢٧-٣٨٠.

شخاترة، مأمون. (٢٠٢٠). اثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الاردن. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية. ٢٨(١): ١٨٦-٢٠٣.

الشخانية، محمد. (٢٠١٥). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: دراسة ميدانية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

الشمبول، مها. (٢٠١٩). الاثر المتوقع لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٨) على القوائم المالية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

شيخ، كريمة. (٢٠١٩). دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجلاي بونعامه بيخميس مليانة، الجزائر.

شيهب، بثينة والرزيق، ريماء. (٢٠١٨). اثر ضريبة الدخل على حجم الاستثمار في المؤسسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، الجزائر

صبري، جمال. (٢٠١٧). ضريبة الدخل ودورها في الايرادات العامة في الأردن. دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (٥٢)، ٣٣٣-٣٥٤.

صبري، جمال. (٢٠١٥). ضريبة الدخل بالعراق ومعاملة المرأة المتزوجة المكلفة. مجلة دراسات محاسبية ومالية. ١٠(٣٢): ٢٤٢-٢٥٢.

طلحة، مختار وعدالة، العجال. (٢٠١٨). الحوكمة ودورها في تحسين عملية التدقيق الجبائي. مجلة مجاميع المعرفة. (٦)، ٨٧-٩٩.

الظاهر، مفيد وطنبور، كايد وصباح، رشا وابو حلاوة، شادي والدويكات، انوار. (٢٠١٩). اثر نظام الرقابة الداخلية في دوائر ضريبة الدخل على ايرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر العاملين في ضريبة الدخل. مجلة جامعة الخليل للبحوث. ١٥(١)، ٥٦-٨٩.

عبدالرحمن، زينب وعبد، عبدالصاحب. (٢٠١٦). المساهمة التمويلية للضرائب على شركات النفط الاجنبية في دعم الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة لشركة نفط اجنبية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية. ١١(٣٧)، ٢٢-٤٨.

عبدالهادي، حنان. (٢٠١٦). اثر التهرب الضريبي على الايرادات الضريبية. مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة الامام الازهري. ٢(٣): ١-٢٥.

عبود، انوار ومحمد، ميمونة. (٢٠٢٠). اهمية الافصاح المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بطريقة التقدير الذاتي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية. ١٢(١)، ١٠٦-١٢٧.

علاونة، محمد. (٢٠١٧). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (٨) لسنة (٢٠١١) على الخزينة العامة وكبار المكلفين. رسالة ماجستير غير مطروحة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

علتم، باهر. (٢٠١٧). المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نهضة الشرق، عمان، الأردن.  
علي، خديجة وعثمان، عصام. (٢٠١٦). مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في تقويم الأصول في الوحدات الحكومية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. ١-١٥.

عمامرة، ياسر وزهواني، بن سالم وحاوي، محمد. (٢٠١٨). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حمة الخضر بالوادي، الجزائر.

عوض، اريج. (٢٠١٨). مدى استخدام الدوائر الضريبية لاساليب التدقيق الحديثة واثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عيساوي، عبدالقادر. (٢٠١٦). الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر.

القضاة، مامون. (٢٠١٦). مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن واثرها بحجم الإيرادات. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية. ٢٤(١): ١٦-٢٥.

القعايدة، فادي. (٢٠١٦). اثر الانظمة المحاسبية على دعم قرارات مقدمي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. اطروحة دكتوراة غير منشورة. جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

كمال، محمد وشياع، عبدالامير. (٢٠١٦). استخدام تحليل الانحدار كاجراء تحليلي لفرض المساعدة في اتخاذ القرارات في التدقيق الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية. ١١(٣٥): ١٢٨-١٥٤.

متولي، عضام واحمد، صلاح. (٢٠١٧). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي في مصر والدول العربية. الفكر المحاسبي. ٢١(٢): ٥١٨-٥٧٥.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني. (٢٠١٦). السياسة والادارة الضريبية في الأردن واثر قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) على بعض القطاعات الاقتصادية.

محمد، عمرو. (٢٠١٧). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات

السياسية والاقتصادية الراهنة. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسكندرية

معالي، سامح. (٢٠١٥). معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي

الضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

مليح، يونس. (٢٠١٩). الضمانات المصدرية للملزم اثناء مرحلة التحصيل الضريبي. مجلة الابحاث

والدراسات القانونية. (١٣): ٨١-١١٨.

مي، راضي. (٢٠١٧). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ على ربحية

شركات المقاولات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

نشوان، اسكندر. (٢٠١٧). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل لدولة فلسطين: دراسة

تحليلية. مجلة جامعة الاقصى. ٢١(١): ٢١٢-٢٥٨.

النمر، ايمان. (٢٠١٧). اثر التغيير في التشريعات الضريبية على الايرادات الضريبية في الأردن. رسالة

ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

النواصرة، عبدالرحمن. (٢٠١٩). اثر الايرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

للفترة من (١٩٩٢-٢٠١٧) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

الوادية، فادي. (٢٠١٨). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير غير

منشورة. جامعة الازهر في غزة، فلسطين.

## – المراجع الأجنبية

- Alam, S. A., Inchauste, G., & Serajuddin, U. (2017). The Distributional Impact of Fiscal Policy in Jordan.
- Abdallah, A. A. J. (2017). The Conformity Level of Income Tax Accounting In Jordan with the Requirements of the International Accounting Standard IAS (12) in Terms of Taxable Temporary Differences' Recognition. **International Business Research**, 10(5).
- Al-Abbadi, H. A., & Abdul-Khaliq, S. (2017). The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan. **International Research Journal of Applied Finance**, 8(3), 170-177.
- Alasfour, F. (2019). Costs of distrust: The virtuous cycle of tax compliance in Jordan. **Journal of Business Ethics**, 155(1), 243-258.
- Alasfour, F., Samy, M., & Bampton, R. (2016). The determinants of tax morale and tax compliance: Evidence from Jordan. In *Advances in Taxation*. Emerald Group Publishing Limited.
- Alshir'ah, A. F., Abdul-Jabbar, H., & Samsudin, R. S. (2016). Determinants of sales tax compliance in small and medium enterprises in Jordan: A call for empirical research. *Small*, 10, 49.
- Arowoshegbe, A. O., Uniamikogbo, E., & Aigienohuwa, O. O. (2017). Tax revenue and economic growth of Nigeria. **Scholars journal of economics, business and management**, 4(10), 696-702.
- Arnold, B. J., Ault, H. J., & Cooper, G. (Eds.). (2019). *Comparative income taxation: a structural analysis*. **Kluwer Law International BV**.

- Basheer, M., Ahmad, A., & Hassan, S. (2019). Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries. **Accounting**, 5(2), 53-60.
- Ewa, U. E., Adesola, W. A., & Essien, E. N. (2020). Impact of Tax Revenue on Economic Development in Nigeria. **International Business Research**, 13(6), 1-1.
- Mdanat, M. F., Shotar, M., Samawi, G., Mulot, J., Arabiyat, T. S., & Alzyadat, M. A. (2018). Tax structure and economic growth in Jordan, 1980-2015. **EuroMed Journal of Business**, 13(1), 102–127.
- Nwite, C. S. (2015). The implications of tax revenue on the economic development of Nigeria. **Issues in business management and economics**, 3(5), 74-80.
- Ojong, C. M., Anthony, O., & Arikpo, O. F. (2016). The impact of tax revenue on economic growth: Evidence from Nigeria. **IOSR Journal of economics and finance**, 7(1), 32-38.
- Son, T. T., & Cung, N. H. (2019). Individual Income Tax Revenue and Its Determinants: A Case Study in Vietnam. **Advances in Economics and Business**, 7(5), 185-193.

## ملحق رقم (١): استبانة أولية قبل التحكيم

### البيانات الديمغرافية

#### أولاً: البيانات الشخصية

- الجنس:  ذكر  أنثى
- المؤهل العلمي  دبلوم  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه
- التخصص:  حاسوب  محاسبة  اقتصاد  علوم مالية ومصرفية  أخرى

الشهادات المهنية:  JCPA  CMA  CPA  أخرى

طبيعة العمل :  مدقق ضريبي  مدقق حسابات  مفوض ضريبي

سنوات الخبرة :  أقل من ٥ سنوات  ٦-١٠ سنوات  ١١-١٥ سنة  أكثر من ١٥ سنة.

ت	مناسب	غير مناسب	إضافه	حذف
١				ساهم تعديل القانون لسنة ٢٠١٤ في تحسين التّحصيلات الضريبية
٢				إجراءات وقانون ضريبة الدّخل واضحه في تحديد ضريبة الدّخل
٣				سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل مناسبة للتّحصيل من المكّافين
٤				فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمّة يؤثّر على التّحصيلات الضريبية
٥				الرّبط بين قرارات ضريبة الدّخل وضريبة المبيعات يؤثّر على التّحصيلات الضريبية
٦				تقوم دائرة ضريبة الدّخل بتقييم سياساتها المتّبعه بالتّحصيل الضريبي بشكل دائم
٧				تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتّقدير الأوّلي والإداري. هل يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم؟
٨				صدر القانون المؤقّت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ثمّ القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعّدل ليصبح ٣٤ وتعديلاته، ليصبح لسنة ٢٠١٤ ساريًا اعتبارًا من ٢٠١٩/١/١ هل حقّق هدفًا اقتصاديًا أو غيره
٩				يساهم التّهرّب الضريبي بشكل واضح على الإيرادات الضريبية
١٠				تغليظ الغرامات على المتهرّبين من الضريبة يؤثّر بشكل كبير على الإيرادات الضريبية
١١				تبتكر دائرة ضريبة الدّخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التّهرّب الضريبي
١٢				عدم وعي المكّافين المتهرّبين يؤدّي إلى زياده في التّحصيلات أحيانًا
١٣				استعمال أساليب احتياليّة وغشّ وتزوير أو تقديم بيانات وهمية يؤدّي إلى تخفيض التّحصيلات الضريبية
١٤				تأجيل دفع الضريبة على السّلع والخدمات المستوردة يساهم في التّهرّب الضريبي غالبًا
١٥				خضوع التّجارة الإلكترونيّة ساهم في الحدّ من التّهرّب الضريبي ممّا زاد التّحصيل الضريبي
١٦				آلية محاسبة الشّركات حسب جداول نسب الأرباح يشجّع

				ويساهم بالتَّهْرُبِ الضَّرْبِيِّ	
				استخدام الشَّرَكَاتِ لأجهزة الحاسب الآليِّ حسب المادَّة ٢٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ قَلَّلَ من التَّهْرُبِ الضَّرْبِيِّ	١٧
				عالجت دائرة ضريبة الدَّخْلِ وفق أحكام القانون مشكلة الأطراف ذات العلاقة (معاملات التَّصْرُفِ) ممَّا أدى الى زيادة التَّحْصِيلَاتِ	١٨
				فيما يخصُّ الإعفاءات الشَّخْصِيَّة، تمَّ تخفيضها لتصبح ١٠٠٠٠ إعفاء شخصيٍّ و ١٠٠٠٠٠ إعفاء عائليٍّ بدلاً من ٢٤٠٠٠ بالإضافة إلى إعفاء الإعالة واختلاف النِّسَبِ الضَّرْبِيَِّّةِ حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بما لا يتوافق مع النُّهْضَةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ والاقتصاديَّةَ للدَّوْلَةِ.	١٩
				تم تعديل نسبة شريحة ضريبة الدَّخْلِ حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصَّنَاعِي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطة. هل أدى ذلك لزياده التَّحْصِيلَاتِ الضَّرْبِيَِّّةِ؟.	٢٠
				تمَّ تعديل نسبة شريحه ضريبة الدَّخْلِ للقطاع الصَّنَاعِي لشركات صناعة الأدوية والملابس بالتَّخْفِيزِ وبنسب متفاوتة. هل أدى ذلك إلى انخفاض التَّحْصِيلَاتِ الضَّرْبِيَِّّةِ؟	٢١
				تقوم دائرة ضريبة الدَّخْلِ والمبيعات بموجب القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بحاسبة المقاولات، إمَّا حسب الضَّرْبِيَّةِ المقطوعة أو حسب الحسابات؛ ممَّا يُوَثِّرُ على التَّحْصِيلَاتِ	٢٢
				إعادة النَّظَرِ بضرريبة المكلفين (الموظَّف النَّائِبِ) يساهم في التَّحْصِيلَاتِ الضَّرْبِيَِّّةِ	٢٣
				هل يعمل التَّحَاسِبِ الضَّرْبِيُِّّ على رفق خرينة الدَّوْلَةِ؟ وهل يزيد التَّحْصِيلَاتِ؟	٢٤
				صدور قرار بعدم الموافقة من قبل لجنة الاعتراض وتحويله للمحكمة يزيد من التَّحْصِيلَاتِ الضَّرْبِيَِّّةِ.	٢٥
				عدم لجوء الدَّائِرَةِ إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم، وإجراء تسوية من خلال الدَّائِرَةِ يُوَدِّي إلى زياده التَّحْصِيلَاتِ.	٢٦

			سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل، ومن خلال مديريّة مكافحة التهرب الضريبيّ، ساهمت بالتزام المكلفين، وبالتالي زيادة التّحصيلات	٢٧
			إجراءات مديريّة مكافحة التهرب الضريبيّ زادت من التهرب الضريبيّ وانعدام التّقة بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين، وبالتالي انخفاض التّحصيل الضريبيّ	٢٨
			دائرة ضريبة الدخل زادت من التّحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التّقسيط وشروطه	٢٩
			تطبيق قانون تحصيل الاموال الأميريّة من خلال دائرة ضريبة الدخل والمبيعات زادت من التّحصيل الضريبيّ	٣٠

## ملحق رقم (٢): الاستبانة بصورتها النهائية

### البيانات الديمغرافية

#### أولاً: البيانات الشخصية

- الجنس:  ذكر  أنثى
- المؤهل العلمي  دبلوم  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه
- التخصص:  حاسوب  محاسبة  اقتصاد  علوم مالية ومصرفية
- اخرى

#### الشهادات المهنية: JCPA CMA CPA اخرى

#### طبيعة العمل: مدقق ضريبي مدقق حسابات مفوض ضريبي

#### سنوات الخبرة: أقل من ٥ سنوات ٦-١٠ سنوات ١١-١٥ سنة أكثر من ١٥ سنة.

ت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
<b>التشريعات الضريبية والتحصيلات الضريبية</b>					
١.					ساهم تعديل القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ في تحسين التحصيلات الضريبية
٢.					إجراءات وقانون ضريبة الدخل واضحة في تحديد ضريبة الدخل
٣.					سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل مناسبة للتحصيل من المكلفين
٤.					فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمة يؤثر على التحصيلات الضريبية
٥.					يساهم التهرب الضريبي بشكل واضح على الإيرادات الضريبية
٦.					تقوم دائرة ضريبة الدخل بتقييم سياساتها المتبعة بالتحصيل الضريبي بشكل دائم.
٧.					حقق صدور القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ومن ثم القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعديل ليصبح ٢٠١٤/٣٤ ليدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠١٩/١/١ لتحقيق أهداف اقتصادية
٨.					الرّبط بين قرارات ضريبة الدخل وضريبة المبيعات يؤثّر على التحصيلات الضريبية
٩.					تغليظ الغرامات على المتهربين من الضريبة يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الضريبية
١٠.					تم تعديل نسبة شريحة ضريبة الدخل حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطه. هل أدى ذلك لزياده التحصيلات الضريبية
١١.					عدم لجوء الدائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدائرة يؤدي الى زياده التحصيلات
١٢.					تبتكر دائرة ضريبة الدخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التهرب الضريبي
<b>التدقيق الضريبي والتحصيلات الضريبية</b>					
١٣.					سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل، ومن خلال مديرية مكافحة التهرب الضريبي، ساهمت بإلزام المكلفين، وبالتالي زيادة التحصيلات

					مديرية مكافحة التهريب الضريبي زادت من الضريبي وانعدام الثقة بين دائرة ضريبة الدخل، وبالتالي انخفاض التحصيل الضريبي
					دخل المكلف لغايات الضريبة على أساس المحاسبي، مما يزيد من التحصيل الضريبي
					يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات في سنة قبضها، وذلك وفق التعليمات التنفيذية الصادرة لهذه الغاية، مما يزيد من التحصيل الضريبي
					اعتماد نماذج الإقرارات الضريبية والإشعارات وأية نماذج أخرى يراها ضرورية لتنفيذ أحكام من العوامل التي تزيد من التحصيل الضريبي
					التزام المكلف بتنظيم السجلات والمستندات المالية اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة بيطه أن تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية مصادقاً عليها من محاسب قانوني وبالاحتفاظ أربع سنوات بزيادة التحصيل الضريبي
					المدقق لأجهزة الحاسوب في تنظيم سجلاته وبياناته المالية، يزيد من التحصيل الضريبي
					الأسس التي تم الاستناد إليها في التدقيق يزيد من التحصيل الضريبي
					ثمة بإصدار قرار تقدير أولي تحدّد فيه قيمة المقدّرة على المكلف في حال تخلف المكلف عن قرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا يزيد من التحصيلات الضريبية
					على المكلفين المتهربين يؤدي إلى زيادة في التحصيلات الضريبية
					أساليب احتيالية وغشّ وتزوير أو تقديم بيانات تؤدي إلى تخفيض التحصيلات الضريبية
					ضريبة الدخل والمبيعات بموجب القانون ٣٤ ٢٠٠٧ بمحاسبة المقاولات إما حسب الضريبة على أو حسب الحسابات، مما يؤثر على التحصيلات الضريبية
					ضريبة الدخل وفق القانون بالتقدير الأولي، مما يساهم في زياده التحصيل الضريبي بشكل

#### المحفّزات الضريبية والتحصيلات الضريبية

ملحق رقم  
(3):

المُحكَّمون

لأداة الدراسة

تكرّم كل من

أعضاء الهيئة

التدريسيّة

المذكور

أسمائهم في

الجدول الآتي

بتحكيم أداة

الدراسة:

					سيط المبلغ المستحقّ على المكلف وفق الشُّروط ت التي تحدّدتها التعلّيمات التَّنفيذية ولأسباب ميّزة التَّحصيل الضَّربيّ
					ريية الدَّخْل زادت من التَّحصيلات من خلال براءات التَّقسيط وشروطه
					الإعفاءات الشَّخصية يُوَدِّي إلى زيادة التَّحصيل
					فءات الضَّربيّة في قانون ضريبة الدَّخْل رقم ٢٠١٤ إلى زيادة التَّحصيلات الضَّربيّة
					فءات الضَّربيّة الممنوحة للأفراد العاديين وذوي حدود عادلة وشاملة
					حوافز الضَّربيّة التي يتضمَّنها قانون ضريبة نم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى تشجيع المكلفين على ضريبة دون تأخير
					رامة تأخير الدَّفْع المكلف على سرعة دفع عليه
					ح المكلف للإعفاءات الضَّربيّة المؤقتة في بداية إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثمَّ زيادة ت الضَّربيّة
					ح الإعفاءات الضَّربيّة للمشاريع الأجنبيّة داخل زيادة التَّحصيلات الضَّربيّة
التَّخصُّص	جهة العمل	الرتبة الأكاديميّة	الاسم	الرقم	الإعفاء
محاسبة ماليّة ومصرفيّة	جامعة جدارا	أستاذ دكتور	سنة مسودة	١	على تقديم إقرارهم الضَّربيّ بصورة سنوية يل أيّ مبلغ دفع خلال الفترة الضَّربيّة باعتباره ن نفع شخصي لأيّ من الدَّوائر الحكوميّة أو
محاسبة ماليّة	جامعة جدارا	أستاذ دكتور	محمد الموفقي		ات الرّسميّة العامّة أو المؤسّسات العامّة من الدَّخْل الإجماليّ إلى زيادة الإيرادات

ومصرفية				
محاسبة مالية ومصرفية	جامعة جدارا	أستاذ مشارك	أيمن أبو الهيجاء	3
محاسبة مالية ومصرفية	جامعة جدارا	أستاذ مشارك	حيدر بني عطا	4
محاسبة مالية ومصرفية	جامعة جدارا	أستاذ مشارك	علي الربيع	5
محاسبة تكاليف	جامعة إربد الأهلية	أستاذ دكتور	خليل الدلّيمي	6
معايير محاسبة دولية	جامعة إربد الأهلية	دكتور	حسن الشطناوي	7
محاسبة تمويلية	جامعة إربد الأهلية	دكتور	محمد الشرايرة	8
لغة عربية	جامعة اليرموك	أستاذ دكتور	عبد القادر بني بكر	9
محاسبة	جامعة إربد الأهلية	دكتور	أحمد الشرعة	10